NAZIF

A'WAN ISRA'IL FI MISR

2272
.7059
.313

2272.7059.313
Nazif
A'wan Isra'il fi Misr

DATE ISSUED | DATE DUE | DATE ISSUED | DATE DUE

Princeton University Library
32101 074485358

أعوان إسرائيل في مصر

تأليف

علي محمد نظيف

الخبير بمراقبة النقد
وزارة المالية

مطبعة دار المعارف بمصر
١٩٥٥

١٧٥٦

١٤٥٦٨

أعوان
إسرائيل في مصر

الجزء الثاني

Nazif, ʿAlī Muḥammad

أعوان إسرائيل في مصر

Aʿwān Isrāʾīl

تأليف

علي محمد نظيف

الخبير بمراقبة النقد
وزارة المالية

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف بمصر
١٩٥٥

2272
.7059
.313

إهـــداء

إلى مصر الفتية وقادتها فى عهدها الجديد

المؤلف

12-23-70 GAS

لظروف قهرية أجل طبع هذا الكتاب عاماً كاملا – كان للعهد الجديد أثره الكبير خلالها فظهرت قوانين وقرارات ولوائح سدت الكثير من أوجه النقص الذى نتعرض له فى هذا الكتاب .

إلا أننا رأينا أن نطبع هذا الكتاب كما كان تماماً منذ عام حتى يلم القارئ بأوجه النقص كاملة ونساعد المسئولين فى تدارك ما بقى منها قائماً .

المؤلف

تمهيد

إن أكبر تمهيد لهذا الكتاب هو أن نعرض لبيان مدى خطورة إسرائيل ومدى استعدادها للانقضاض على الدول العربية فى أى لحظة ؟ حتى إذا ما تبين ذلك أمكننا أن نقدر مدى الخيانة العظمى للوطن التى يرتكبها أعوان إسرائيل فى مصر وهو الغرض الأساسى لهذا الكتاب ، الذى رأينا أنه مما يساعد على تحقيق أهدافه — أن نضمنه بيانات وإحصائيات وحقائق خاصة بإسرائيل من وجهة التجارة والصناعة والزراعة والسكان والنقد والتسلح . . . إلخ وقد استقينا تلك المعلومات من المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة فى البلاد العربية ، وقد استمدها بدوره من دراسات مطولة فى الفصول الاقتصادية والجداول المتنوعة المنشورة فى المطبوعات اليهودية من جرائد ومجلات ونشرات وبيانات رسمية .

مما لا شك فيه ، أن إسرائيل تعانى منذ تأسيسها خللا فى ميزانها التجارى ، يتزايد سنة بعد أخرى ، وقد بلغ مجموع واردات إسرائيل فى عام ١٩٥١ ما قيمته ١٢٢ مليوناً من الليرات الإسرائيلية وبلغ مجموع

صادراتها ما يقارب ١٧ مليون ليرة فقط .

غير أنه من الناحية الأخرى لم تنفق إسرائيل من مجموع وارداتها على الاستهلاك سوى ٢٨ ٪ فقط ، وقد بلغت حصة المواد الأولية من مجموع الواردات ٣٣ ٪ وبلغت حصة المواد المعدة للإنتاج والاستثمار ٢٧ ٪ — ومن هنا نرى أن معظم المستورد يذهب إما لتشغيل الصناعة أو لزيادة الطاقة الإنتاجية . ويجب أن نذكر أن الصناعة الإسرائيلية دائمة العمل — إن لم يكن بكامل طاقتها فبجزء لا يستهان به منها على الأقل.

وآية ذلك أنه — بخلاف المهاجرين الجدد الذين لم يتم إسكانهم بعد — ليس فى إسرائيل بطالة تذكر ؛ ويقدر عدد العمال الصناعيين فى إسرائيل بما يقرب من ١٢٥ ألفاً يقابلهم فى لبنان ٢٥ ألف فقط .

وآية ذلك أيضاً ، هذا المقدار الهائل من استهلاك الكهرباء الذى بلغ فى عام ١٩٥١ مقدار ٦٠٠ مليون كيلووات — ساعة — يقابله فى لبنان ١٠٠ مليون كيلووات ساعة فقط .

وإلى جانب ذلك تنفق إسرائيل ٥٠ مليون دولار سنوياً على الوقود — ويزيد ما تستهلكه منه على مليون طن — إلا أن الواقع يقول أيضاً بأن إسرائيل لا تصدر إلا قليلا ، وإن القسم الأهم من صادراتها الصناعية ناتج عن صادرات صناعة الماس ، وهى صناعة قليلة العمال ولا تستعمل من الطاقة إلا القليل .

فأين يذهب هذا الإنتاج الصناعى الكبير إذن ؟

قسم كبير منه يذهب للاستهلاك المحلى من غير شك – ولكن هذه الطاقة الإنتاجية تفوق كثيراً مقدار الاستهلاك المحلى فى الوقت الحاضر .

ومن المستبعد جداً الافتراض بأن لدى إسرائيل مخزوناً كبيراً من الإنتاج – فهى فى حاجة إلى الاستفادة من كل مواردها وليست بقادرة على تجميد أى منها .

وإذن فلم يبق إلا احتمال واحد . وهو أن تكون الصناعة الصهيونية قد سلكت طريق الصناعة النازية من قبل – طريق الإنتاج لغير الاستهلاك ، طريق الإنتاج للأغراض العسكرية . فإذا كانت إسرائيل تشكو خللا فى ميزانها التجارى ، فمن أسباب ذلك أن لديها هدفاً أهم من موازنة تجارتها – وهو الاستعداد للحرب .

ومن المعلوم أن إسرائيل صغيرة وفقيرة إلى حدما بالمواد الأولية – ومع ذلك فهى تستقبل كل يوم عدداً جديداً من المهاجرين ، وترفض رفضاً قاطعاً أى تحديد للهجرة اليهودية إليها .

فإذا كانت إسرائيل لا تتسع لمن فيها ، ومع ذلك تفتح أبوابها لغيرهم ، فما ذلك إلا لأنها تتوقع أن يصبح فيها متسع للجميع .

وإذا كانت موارد إسرائيل الصناعية معبأة لهذه الغاية ، فذلك حال المواد الإنشائية التى تتدفق إليها فى كل يوم ، ذلك أن ٥٣ ٪ من

مجموع المهاجرين المندفقين عليها هم من الشباب الذين فى سن الجندية ، و ٣٢ ٪ هم على أبواب الجندية .

ومن الأمور المعروفة أن الحرب الفلسطينية قد عادت على الصهيونيين بمغانم مادية لا تقدر — إذ أن مجموع ما وظفه الصهيونيون من أموال فى الوطن القومى حتى سنة ١٩٤٨ لم يزد عن ١٥٠ مليون جنيه ، وفى قفزة واحدة فى هذا العام استولوا على أملاك للعرب تبلغ قيمتها أضعاف ما وظفوا — أموال تمثل جهد وعرق ودماء أجيال من أبناء الشعب العربى .

هذا وإذا ألقينا نظرة على المبالغ المخصصة للتسلح فى إسرائيل لفهمنا مدى أهمية ذلك البرنامج فى مشاريع إسرائيل المستقبلة .

وفيما يلى بيان لميزانيات التسلح :

الميزانية	١٩٤٩ — ١٩٥٠	١٩٥٠ — ١٩٥١	١٩٥١ — ١٩٥٢
السرية من الحماية	٣٠	١٨	١٦
الميزانية العادية	١٤	١٥	١٩
	٤٤ مليون دولار	٣٣ مليون دولار	٣٥ مليون دولار

أما عن ميزانية عام ٥٢ / ٥٣ للتسلح فقد بلغت حوالى ٨٦,٥ مليون ليرة وهو ما يعادل ٥١ ٪ من ميزانية الحكومة الإسرائيلية كلها .

لذلك يجب علينا أن نتذكر جيداً أن إسرائيل وإن كانت فقيرة

وضيقة ، فإنها تعرف أن لفقرها وضيقها علاجاً واحداً وهو : التوسع !!

فإذا تتبعنا تاريخ الصهيونية وأغراضها لفهمنا أن إسرائيل لا بد وأنها سوف تتوسع .

فالصهيونية فكرة مندفعة تسعى إلى تحقيق نفسها تحقيقاً كاملا ولا ترضى بما هو دون ذلك .

وإسرائيل اليوم ليست سوى خطوة فى هذا السعى للتحقيق المكتمل . لقد سبقتها خطوات كثيرة وستليها خطوات . وفيما يلى عرض لتطور الإفصاح عن هذة الفكرة وفيه ما يشير إلى اتجاهها فى المستقبل .

لقد حدد هدف الحركة الصهيونية لأول مرة فى مؤتمر بال الأول المنعقد فى مدينة « بال » بسويسرا عام ١٨٩٨ بما يلى :

« الصهيونية ترغب فى امتلاك ملجأ أمين ، بدعوى علنية ، لشعب إسرائيل ، فى أرض إسرائيل » وعرف هذا التحديد ببرنامج بال . وقد اتخذت الفكرة شكل تنظيم للمرة الأولى فى المؤتمر الصهيونى الثامن المنعقد عام ١٩٠٧ فتأسس أول مكتب فلسطينى لتنظيم الحصول على هذا الملجأ .

وفى عام ١٩١٧ أسفرت إحدى عمليات التنظيم عن « وعد بلفور » ولكن الوعد لم يتكلم عن ملجأ ولكن عن « وطن قومى » .

وفى عام ١٩٤٦ تبنى المؤتمر الصهيونى الواحد والعشرون ما سبق أن

أعلنه « مؤتمر بلتيمور » من أن الهدف هو إقامة « دولة يهودية » .

وبعد إقامة الدولة شرعت الصهيونية تتحدث عن « الحدود التاريخية لهذه الدولة » وقد كان هذا الموضوع هو موضوع البحث الرئيسى للمؤتمر الصهيونى الثالث والعشرين الذى عقد فى القدس فى ١٣/٨/١٩٥١. وقد طلب ممثلو يهود فلسطين من المؤتمر « ألا يجبن عن الجهر بعزم الصهيونية على جميع يهود العالم فى الدولة اليهودية » .

وفى ٢٨/٨/١٩٥١ أقر ذلك المؤتمر استبدال برنامج بال ببرنامج القدس وهو يحدد من جديد برنامج الصهيونية بما يلى :

« الصهيونية تتطلع إلى افتداء شعب إسرائيل ، وجمع شتات اليهود فى إسرائيل ، وتكتيل قلوب اليهود حول إسرائيل » فما هى هذه الـ « إسرائيل » التى تستطيع أن تجمع شتات يهود العالم أجمع ، وما حدودها ؟ ومتى وكيف يتحقق حشد يهود ؟ وبعبارة أخرى ما هو بالتدقيق هدف برنامج القدس ، وما هو الزمان المقدر لتحقيق هذا الهدف ؟ تلك أسئلة سنرى إن كان بوسعنا الإجابة عليها . . .

إن الفكرة الصهيونية كانت واضحة منذ البدء ، ولم يحصل التطور إلا فى الإعلان عنها ، وقد وجد فى أثناء هذا التطور — الذى لا يزال حتى الآن — من ينادى بضرورة الجهر مقدماً بكافة أهدافها ومقاصدها النهائية . وقد نادى الإصلاحيون بالدولة اليهودية قبل أن ينادى بها مؤتمر

بال الحادى والعشرين بأكثر من خمسة وعشرين عاماً ولم يتأخر غيرهم عن هذا الجهر إلا لأسباب سياسية تكتيكية .

وكما جهر الإصلاحيون بالمناداة بالدولة اليهودية قبل غيرهم ، فإن حزب حبروت وهو استمرار حزب الإصلاحيين — كما أنه الأداة التأسيسية لجمعية « أرغون تسفاى ليئومى » الإرهابية ، هذا الحزب أكثر صراحة من غيره فى إعلان الحدود التاريخية لإسرائيل وضرورة الوصول السريع إلى هذه الحدود . فقد جاء فى خطاب ألقاه مناجم بيجن ، زعيم هذا الحزب فى ١٩٥٠/٤/٧ أنه « لن يكون سلام لشعب إسرائيل ، ولا لأرض إسرائيل حتى ولا للعرب ، ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد حتى ولو وقعنا معاهدة الصلح » .

وألقى الدكتور آريه التمان ، أحد زعماء ذلك الحزب وأحد نوابه فى البرلمان خطاباً فى القدس نشرته له جريدة الحزب الرسمية حبروت بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣٠ جاء فيه :

« إن إسرائيل العظمى الممتدة من العراق حتى السويس ، هى الدولة القوية التى تستطيع تأمين السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط فى الداخل والخارج .

إن الدول العظمى مضطرة للتخلى عن هذا الشرق ويخشى أن تفقد الديمقراطية العالمية مركزها فى هذه النقطة من العالم بتأثير موسكو — ولهذا

فإن علينا واجباً — قصرت حكومتنا فى أدائه — وهو إفهام العالم بصراحة أن إسرائيل فى حشدها اليهود من أنحاء العالم وتكتيلهم بسرعة وكثافة ، من شأنها أن تخلق حدوداً لها بين العراق والسويس وعند ذلك تصبح حصن الديمقراطية فى هذا الشرق الذى أفلت فيه سياسة بريطانيا وفرنسا وشملته حالة عدم استقرار تهدد السلام العالمى كله . وإسرائيل فى تلك الحالة قادرة على منع هذه الكارثة . بل إن الحكومة اليهودية نفسها لتقدم بالتحدث بهذا الموضوع فى كثير من المناسبات. فقد جاء فى الكلمة الرسمية للحكومة اليهودية فى مؤتمر الكيرن كيمبيت المنعقد فى القدس فى ١٩٥١/٨/٨ والتى ألقاها بالنيابة عن الحكومة الحاخام يهودا ميمون وزير الأديان ما يلى :

« ما تزال أمام الكيرن كيميت أعمال عظيمة . إن دولة إسرائيل كلها أمامها ، وإن حدود هذه الدولة هى من النيل إلى الفرات » .

والجملة التى اتخذها البرلمان اليهودى شعاراً له هى : حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل » .

وقد ذكر بن غريون فى كتابه « إسرائيل فى أحزابها » « إن حرب التحرير فى الواقع لا تشكل الفصل الأخير فى تاريخ الهاجانا وإنما هى الفصل الأول فى المرحلة الجديدة لتاريخ الوطن والأمة اليهودية » .

وقال ابن غريون أيضاً فى مقدمته للتقويم السنوى الرسمى لحكومة

إسرائيل لسنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ « نحن لم نرث بلاداً واسعة ولكنا وصلنا بعد مجهود سبعين سنة إلى أولى مراحل استقلالنا فى قسم من بلادنا الصغيرة » إن الصهيونية العالمية التى أعلنت برنامج بال ، ونظمت العمل لتحقيقه ، وحولته ، وسهرت على تطوره ما زالت تعمل وراء إسرائيل .

وإسرائيل ليست المليون ونصف المليون يهودى فى فلسطين ، ولكنها جزء من أسطورة تلهب خيال اليهود فى العالم أجمع وتدفعهم إلى العمل والبذل فى كل يوم والقول بأن الصلة بين الصهيونية العالمية ويهود فلسطين قد تراخت بعد قيام إسرائيل وهم باطل ، فالواقع أنها ازدادت . إن إسرائيل اليوم لم تكن أبداً كامل هدف الصهيونية العالمية وليس قيامها سوى نجاح جزئى لتحقيق قسم من الهدف ، وهو نجاح يحفز الصهيونية العالمية على زيادة الجهد لا التقليل منه ، ويزيد فى إنعاش أملهم لحقيق الهدف بأكمله .

وآية ذلك أن المؤتمرات الصهيونية العالمية ما زالت تعقد فى كل سنة ، وما زالت تنظيمات الحركة الصهيونية العالمية قائمة ، تجمع المال وتبنى وتنشىء وتعد وتمهد وما زالت الوكالة اليهودية وكيلة الصهيونية العالمية قائمة تعمل فى إسرائيل إلى جانب الحكومة .

إن الصهيونية بطبيعتها كانت وما تزال حركة متوثبة سريعة الحركة ، أما الركود أو التوقف فهما من المناقضات الأساسية لها . وهى كالنازية ،

والفاشية ، والشيوعية وككل حركة مندفعة لا يمكن أن تتوقف من تلقاء نفسها والتطور داخلى فيها . فإما أن تنجح فى تحقيق كل غايتها وفى اكتمال سائر أهدافها ، وإما أن تتحطم . . . على صخرة خارجة عنها ، وعلى فكرة أكثر اندفاعاً منها وسائرة فى طريق معاكس لسيرها .

وإسرائيل اليوم مندفعة فى اتجاهين :

أولهما : العمل السريع على حشد أكبر عدد ممكن من يهود العالم فى إسرائيل مهما كان الثمن ومهما كانت التضحيات .

وثانيهما : العمل على جعل إسرائيل نفسها دولة عسكرية ، بل ثكنة عسكرية ، كل ما فيها من قوى آدمية ومادية ، وكل ما فيها من فكر وموارد ، معبأ تعبئة كلية دائمة فى سبيل المجهود الحربى .

وقد أوضح بن غريون الأهمية الخاصة لحشد اليهود فى إسرائيل فى مناسبات عديدة فقد ذكر فى خطاب له فى مؤتمر حزب الماباى نشرته جريدة دافار فى ١٩٥٠/٤/٩ « إن خطر الجولة الثانية شىء واقعى بقدر ما كان واقعياً قبل بضعة شهور من قيام الدولة اليهودية ؛ ولن يكتب البقاء لدولتنا أمام الأمواج العربية التى تترقب الفرصة السانحة لاكتساحنا ، إذا لم نسارع نحن بأقصى جهودنا إلى جمع أكبر قسم من يهود العالم فى إسرائيل » .

وقال أيضاً فى خطاب له فى مجلس البرلمان بتاريخ ١٩٥١/١/٧

« إننا حملنا عبء الهجرة الكثيفة فى سبيل تعزيز حماية الدولة ، والفضل فى أن قوتنا العسكرية هى ضعف ما كانت عليه قبل سنتين ، يعود إلى هذه الهجرة المتدفقة » .

وذكر فى خطاب ألقاه فى كليفلاند فى الولايات المتحدة « أن خمسة ملايين يهودى سيقطنون إسرائيل خلال السنوات العشر القادمة إذا ساد السلام العالم خلال هذه المدة » .

كما ذكر الدكتور إلتمان أحد زعماء هذا الحزب فى خطاب له فى البرلمان اليهودى فى ١٩٥١/٧/٢٩ « أن جمع الشتات معناه حشد خمسة ملايين يهودى على الأقل فى دولة إسرائيل خلال السنوات العشر القادمة ، وهذا شىء لا يمكن إتمامه فى الحدود الحالية لإسرائيل . ولذلك فإن جمع الشتات يتطلب سياسة خارجية ترمى إلى تحرير جميع أرض إسرائيل » .

ولماذا هذا التحديد الزمنى — عشر سنين ؟ إن هذا التحديد لم يأت اعتباطاً ، فقد أشار إليه بن غوريون وهو رجل رسمى مسئول ، وذكره بلذان زعيم لحزب حيروت المعارض المتطرف .

إن البرنامج الصهيونى الأصلى — برنامج بال — الذى أسفر عن تأسيس إسرائيل لم يحدد زمناً معيناً لتحقيق هدفه ، أما الآن فإننا نسمع زمنا محدداً ، فهل يكون هذا التحديد الزمنى قسماً مهماً وأساسياً من صلب البرنامج الجديد ، برنامج القدس ؟

إن ضغط الواقع يقول : نعم . فالصهيونيون يعلمون أن الشعب العربى قد بدأ يتحرك وأنه لابد من إنزال الضربة قبل أن يكتمل نضج حركته فإن لم يفعلوا أفلتت الفرصة إلى الأبد !

فإما أن يتم البرنامج الآن ، وفى غضون عشرة سنوات وإما أن تتلاشى إمكانية تحقيقه . والصهيونيون يعلمون أن العالم كله يتحرك ، وأن الفوضى الدولية التى تميزه اليوم ، لابد آخر الأمر أن تتمخض عن نظام عالمى واحد ، نظام لا يتسامح بحرب أو عداوة فيجب أن يتم البرنامج قبل نشوء هذا النظام.

نعم . . . إننا أمام برنامج صهيونى جديد تتعاون الصهيونية العالمية وإسرائيل على تحقيقه . لأنه قسم من الفكرة الصهيونية ، ومنبعث من الأسطورة الصهيونية . . . هدف هذا البرنامج جمع شتات اليهود — جمع خمسة ملايين منهم على الأقل فى إسرائيل .

وإسرائيل التى يتحدث عنها البرنامج ليست إسرائيل ذات الحدود الحاضرة ، ولكنها إسرائيل العظمى الممتدة من العراق إلى السويس ، من الفرات إلى النيل .

وهو برنامج يجب أن يتم بالسلم أو بالحرب وذلك فى غضون عشرة أعوام . . . مضى منها أربعة .

أيها القارئ . . . فكر وأمعن . . . وتذكر أن شعار البرلمان اليهودى هو « حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل » ثم اقرأ كيف يعمل أعوان إسرائيل فى مصر بدورهم على تحقيق هذا الهدف . . .

المؤلف

القسم الأول

إباحة التعامل مع إسرائيل

ترويج وتوزيع منتجات إسرائيل

حقًّا إن دولة إسرائيل قد نشأت لكن هل هذه هى إسرائيل التى نعمل حسابها ونخشى بطشها . . . كلا وألف كلا . إن إسرائيل نفسها تعلم ذلك جيداً فقد بدأت تنشئ جيلا جديداً تبنى عليه مجدها فتقوم الآن بعمل مستعمرات خاصة بالأطفال توفر لهم فيها أهم المواد الغذائية الحيوية فتنمى فيهم عقولا وأجساداً صحيحة تقوم عليها دعائم بلدهم ويرتكز عليها بنيانه المستقبل القريب . نعم إن إسرائيل التى تجاورنا الآن ليست إلا مولوداً حديثاً ؛ وإنما الخوف كل الخوف هو أن يترعرع ذلك المولود ويكبر ويمتد ويتسع ويزداد طولا وعرضاً .

وهكذا يجب أن تنصب سياسة الدول العربية على القضاء على ذلك المولود وهو ما يزال فى مهده .

فكيف السبيل إلى ذلك ؟ إن إسرائيل تقوم فى نهضتها على عاملين أساسين وهما : التوسع الصناعى والتجارى — إلا أن التوسع الصناعى يحتاج إلى المواد الخام مما ليس فى متناول يدها الآن وإن كانت فى الواقع تحت نظرها تتطلع إليها بشغف فى صحراء سيناء — وليس أدل على ذلك من أن الجامعة الإسرائيلية قد خصصت كرسيًّا لصحراء سيناء ، وكل

ما هنالك أن الوقت المناسب لم يحن بعد – ولذلك ركزت إسرائيل جهدها فى التجارة – فهى تعلم جيداً أن التجارة تنمى الشعوب فيعمل أبناؤها وتصرف منتجاتها وتتلقى ما هى فى حاجة إليه من منتجات الشعوب الأخرى .

وبذا يسهل الأمر بالنسبة للدول العربية . فعليها أن تقضى على تجارة إسرائيل لكى تقضى – إلى حد كبير – على الدولة نفسها فى مهدها .

فهل تنبهت مصر أو جامعة الدول العربية إلى هذا الشأن ؟ إن الشواهد تدل على أن مصر قامت من جانبها بالمساهمة على أكبر وجه فى تصريف منتجات إسرائيل .

لقد حبا الله مصر بمركز جغرافى يمكنها من التحكم فى جزء كبير من تجارة العالم ، وبالنسبة لإسرائيل فإن مصر تعتبر مفتاحاً لتجارتها والمنفذ الوحيد لصادراتها . فنحن نعلم كما تعلم إسرائيل جيداً أن منتجاتها لا تلقى سوقاً رحبة فى أوربا . فأين إذن تصرف منتجاتها ؟ لابد وأن تبحث إسرائيل عن الدول المتأخرة نوعاً ما من حيث الإنتاج المحلى أو من حيث مقدرة الشعب فى الشراء بحيث يكتفى بالمصنوعات العادية التى لا تكلفه مالا كثيراً كمصنوعات إسرائيل ؛ ولم ولن تجد إسرائيل لهذا الغرض أحسن من أسواق البحر الأحمر والهند والحبشة بل إن أعوان إسرائيل فى

مصر تجدهم يسرعون بالكتابة إلى الشركات الإسرائيلية – بطريق غير مباشر – حتى لا يفتضح أمرهم – أى عن طريق وكلاء لهم وسماسرة فى قبرص أو اليونان مثلا – يخطرون تلك الشركات بالنقص القائم فى أحكام القوانين واللوائح المصرية بخصوص التعامل مع إسرائيل – وكل ذلك سنعرض له تفصيلا بعد ذلك فى هذا القسم .

بل أكثر من ذلك يرسل أعوان إسرائيل فى مصر إلى الشركات الإسرائيلية قصاصات من الجرائد دون بها النقص الملموس وشرح فيها بإسهاب العجز الملحوظ – كدليل مادى على إمكان التعامل حتى تثق السلطات والشركات الإسرائيلية فى مقدرة أعوانهم فى مصر على القيام بالمهام التى تطلب منهم تحت ستار أعمالهم الأصلية – فى مقابل عمولات تستحق لهم لدى الشركات الإسرائيلية وتودع بأسمائهم أو بأسماء مستعارة فى بنوك إسرائيل .

نعم هكذا يعمل أعوان إسرائيل فى مصر . . ومنهم من هم من الوكلاء الملاحيين عن شركات الملاحة العالمية التى لها فروع فى كافة البلدان بما فيها إسرائيل ، فتشحن البضائع الإسرائيلية على مراكب تلك الشركات العالمية وتصل إلى الموانى المصرية – فيتقدم الوكيل الملاحى للشركة ليقوم بعملية إنزال البضائع من فوق ظهر مراكب الشركة وهى التى قامت بتحميلها من إسرائيل – ثم يقوم بالبحث عن شركة

ملاحية مصرية أو وكيل لشركة ملاحة أجنبية لبواخر فى البحر الأحمر ، تقبل نقل البضائع الإسرائيلية من جديد إلى ميناء الوصول بالبحر الأحمر أو الهند أو الحبشة، ذلك لأن غالبية شركات الملاحة العالمية فى البحر الأبيض لا تتوغل بواخرها فى البحر الأحمر — كما يقوم أولئك الوكلاء الملاحيون من أعوان إسرائيل فى مصر برعاية البضائع الإسرائيلية فى الجمارك ودفع قيمة الأرضية وخلافه من المصاريف . وهم بتعاملهم هذا — بمنأى عن أى قانون — إزاء النقص الزريع فى القوانين الصادرة فى هذا الشأن .

إلا أنه — والحال كذلك — يمكن التمسك إزاء هؤلاء الأعوان بقانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبى الذى يمنعهم من الاحتفاظ بأرصدة من العملات الأجنبية مستحقة لأى سبب كان فى دولة خارج مصر . . . وفيما نحن بصدده يحتفظ هؤلاء الوكلاء الملاحيون الذين يقومون بالخدمات السابقة للشركات الإسرائيلية بأرصدة من العملات الأجنبية فى بنوك إسرائيل كعمولة مقابل الخدمات التى أدوها .

وإن كان بعض هؤلاء العملاء الملاحيين فى مصر يحتجون بأن تلك الخدمات إنما هم يقومون بها لحساب المراكز الرئيسية للشركات الملاحية العالمية وعلى ذلك فإن أجورهم عن الخدمات السابقة تدخل ضمن الأجور الثابتة التى يتقاضونها مقابل أعمال الوكالة الأصلية ؛ إلا

أن ذلك الاعتراض لا محل له لأن أعمال الوكالة تنصب على خدمة الشركة الملاحية العالمية وتموين وشحن مراكبها لدى وصولها إلى الموانى المصرية وتحصيل النولون المقرر وخلافه من هذا القبيل — أما بعد إنزال البضائع الإسرائيلية من فوق ظهر مراكب الشركة وما يتلو ذلك من دفع مصاريف الأرضية والبحث عن الشركات التى تمتلك بواخر فى البحر الأحمر ودفع النولون المقرر لنقل البضائع الإسرائيلية إلى جهة الوصول النهائية عبر البحر الأحمر إلى الشركة الملاحية أو وكيلها فى مصر — كل تلك الخدمات لمصدرى البضائع الإسرائيلية مباشرة .

فبانتهاء إنزال البضائع الإسرائيلية من فوق ظهر المركب الخاصة بشركة الملاحة العالمية فى البحر الأبيض تنتهى العلاقة التى قامت بين مصدر البضاعة فى إسرائيل وبين المركب التابعة للشركة العالمية — نظراً لأن المراكب الخاصة بتلك الشركات مقصورة على حوض البحر الأبيض المتوسط .

ومن هنا تتكون علاقة جديدة بين المصدر الإسرائيلى وبين من يعيد شحن البضاعة له من مصر بعد إنزالها فى الميناء المصرى إلى مقر وصولها النهائى ، ولذلك فإن الوكلاء الملاحيين الذين يقومون بتلك الخدمات يحصلون من المصدرين الإسرائيليين على عمولات فى مقابل ذلك — لا بصفتهم وكلاء عن الشركات الملاحية العالمية — وإنما بحكم توافق

إرادة الوكلاء من أعوان إسرائيل فى مصر وإرادة المصدرين الإسرائيليين على أداء تلك الخدمات فى القطر المصرى ؛ ويجب مطالبة هؤلاء الوكلاء باسترداد تلك المبالغ المتحصلة لهم فى إسرائيل .

هذا — إلا أنه كان للسلطات المسئولة عن الرقابة على النقد فى وزارة المالية أكبر الأثر فى الجهل بما لهؤلاء الوكلاء من أرصدة فى إسرائيل كنتيجة لقيام إسرائيل بالاشتراك مع أعوانها فى مصر بتصريف تجارتها عن طريق الترانسيت بمصر كما سبق بيانه .

وتفصيل ذلك أنه يوجد باللائحة الخاصة بمراقبة النقد الأجنبى نص يقضى بوجوب تقديم الاستمارة المصرفية حرف (ت) الخاصة بالترانسيت إلى مصلحة الجمارك — وتشتمل بيانات هذه الاستمارة على تعهد من صاحب الشأن قبل البنك الذى استلم عن طريقه مستندات الرسالة — وهذا التعهد يكون باسترداد القيمة والمصاريف والعمولة إذا كانت ممولة فى مصر — وإما باسترداد المصاريف والعمولة إذا كانت الرسامة ممولة من الخارج وذلك فى خلال ستة أشهر .

إلا أنه منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن لم تتخذ مراقبة النقد بوزارة المالية الإجراءات القانونية إزاء مخالفى أحكام الاستمارة حرف (ت) السابق الإشارة إليها .

وعن هذا الطريق تمكن أعوان إسرائيل فى مصر من الاحتفاظ

بأموالهم فى إسرائيل ولم يبلغوا عنها .

وهكذا نجد أن الفضل يرجع فى النهاية إلى أعوان إسرائيل فى مصر فى كل مكان .

كل ذلك بالنسبة إلى ترويج بضاعة إسرائيل فى خارج القطر المصرى إلا أن بعض أعوان إسرائيل من المصريين قد عمدوا إلى ترويج بضائع إسرائيل فى مصر نفسها .

فكثيراً ما نجد البضائع فى مصر بدون أن يذكر أصلها أو حقوق الصناعة فيها ؛ فمن أين تتسرب تلك البضائع إلى مصر ؟

لقد سمح فى مصر بالاستيراد مباشرة من بيروت إلى غزة رغم الصالح العام الذى كان ينص على ضرورة دخول تلك البضائع إلى مصر عن طريق إحدى الموانى الرئيسية بها ، وكان فى ذلك السماح أكبر منفذ لتسرب البضائع الإسرائيلية إلى مصر . عن طريق غزة إذ تمر المراكب الشراعية بتل أبيب وحيفا — فى طريقها من بيروت إلى غزة — والله أعلم ماذا تحمل وماذا تفرغ من وفى تل أبيب — ولما كان جمرك غزة هو جمرك بدائى فإن السلطات هناك لا يمكنها التحقق على الوجه الكافى من مصدر البضائع .

وهكذا تتسرب بضائع إسرائيل إلى مصر حيث يتسلمها أعوانها ويقومون بتوزيعها فى سائر جهات القطر وبذا تسير مصر قدماً فى بناء إسرائيل وفى تنمية تجارتها .

تهريب البضائع ومواد صناعة الأسلحة إلى إسرائيل

أوضحنا فيما سبق كيف أن إسرائيل تعتمد على تجارتها الخارجية فى إنشاء مستقبل مجيد لها والعمل على رفاهية شعبها ، فأوضحنا ما يختص بتصدير إسرائيل لمنتجاتها ؛ ونتعرض هنا لبيان كيفية استيراد إسرائيل للبضائع اللازمة لها وكيف تساهم مصر بنصيب كبير فى تسهيل تلك العمليات بفضل أعوان إسرائيل فيها .

أولا : بالنسبة للتهريب إلى إسرائيل عن طريق السودان :

إن أول ما ينبغى أن نقرره فى هذا المقام هو أن وضعنا الاقتصادى مع السودان يجب أن نقوم بتحديده تحديداً منفصلا كل الانفصال من الناحية السياسية إذ أن ترك الوضع الاقتصادى معلقاً على ما هو عليه يؤدى بطريق غير مباشر إلى تسرب كميات كبيرة من البضائع الممنوع تصديرها من مصر وغيرها إلى إسرائيل كما يؤدى إلى عدم استرداد قيمتها من العملات الأجنبية إلى مصر ، وإلى تهريب كثير من الأموال عن هذا الطريق كما سنفصله .

ولما كانت الإجراءات التى تتبع فى المعاملات بين مصر والسودان بخصوص التجارة لا تسرى عليها إجراءات إثبات الاستيراد أو التحقق من استرداد قيمة البضائع المصدرة وأن كل ما فى الأمر هو استخراج شهادة دخول أو خروج للبضائع تستخدم فقط فى الناحية الإحصائية عند الحاجة .

وعلى سبيل المثال ، فقد نصت المادة (٣٣) من تعليمات الجمارك على أنه كقاعدة عامة لا تحصل رسوم على البضائع المصرية المصدرة بحراً إلى السودان والتى تكون خاضعة لرسم الصادر وتحصل رسوم الصادر وعوائد الرصيف بصفة أمانة ترد عند إعادة « علم الخبر » مشروحاً عليه وصول البضاعة إلى السودان .

ومن هنا كان المنفذ الأول للتهريب إلى إسرائيل — فبرغم أن مصلحة الجمارك قد اتخذت الاحتياط السابق بشأن إيداع رسم أمانة بالنسبة للبضائع المصدرة بحراً إلى السودان على أن لا يرد إلا عند تقديم « علم الخبر » المثبت لوصول البضاعة إلى موانى السودان أى أنها لم تتسرب إلى جهات أخرى . ورغم كل ذلك فقد حدث فى كثير من الحالات أن مصدرى البضائع عن الطريق السابق تنازلوا نهائياً عن المطالبة برسوم الأمانة المودعة لدى الجمرك برغم إلحاح الجمارك عليهم فى إبراز إيصالات علوم الخبر وتسلم تلك الرسوم .

وتفسير ذلك أنهم لا يستطيعون فى الواقع تقديم إيصالات « علوم الخبر » لأن — البضاعة تكون قد وصلت فعلاً إلى موانى إسرائيل . وعموماً فما ضير المصدر فى أن يتنازل عن رسم الصادر ورسوم الرصيف المودعة على سبيل الأمانة ما دام سوف يحقق أرباحاً مضاعفة فى إسرائيل . . .

وبهذا الشكل تسرب الأرز المصرى والأسمنت وكافة البضائع الضرورية لمصر ولشعبها بفضل أعوان إسرائيل فى مصر الذين يساهمون فى تقوية اليد التى قد تمتد لتقضى علينا يوماً ما طالما وجدت تلك الفئة من المصريين بين ظهرانينا .

ثانياً : التهريب إلى إسرائيل عن طريق بيروت :

لوحظ أن أغلب صادرات مصر تتم عن طريق ترانسيت بيروت أى تنزل البضائع فيها ثم يعاد شحنها أو هكذا تكون العملية مفترضة — كما لوحظ أن الصادرات إلى دول الشمال والغرب التى ترتبط مع مصر بخطوط ملاحية مباشرة لا تمر بيروت — لوحظ أن تلك الصادرات يصمم مصدروها على اتباع طريقة ترانسيت بيروت ملتجئين لتحقيق هذا الغرض إلى الخطوط الملاحية التى تمر ببيروت — والعجيب أن غالبية تلك العمليات تموّل من بيروت ومن بيوت تجارية ببيروت — وهنا ثار الشك حول الموضوع وتم التساؤل بشأنه ولكن جمرك بيروت وضح أصل الموضوع وبطل

التساؤل . إذ بين أن بيروت ميناء حر ولا يستطيع جمرك بيروت أن يعطى السلطات المصرية أى إثبات أو إقرار عن أن البضاعة التى سبق إنزالها إلى ميناء بيروت على سبيل الترانسيت أو خلافه قد أعيد شحنها إلى ميناء الوصول النهائية المذكورة فى المستندات المقدمة للسلطات المصرية .

فإذا تذكرنا ما أشرنا إليه بخصوص خطوط سير المراكب الشراعية بين بيروت وتل أبيب وانعدام الرقابة إلى حد ما فى بيروت كميناء حر ، لوضح لنا كيف تتسرب حاصلات — البلاد الرئيسية إلى إسرائيل بفضل تحايل أعوانها على السلطات المسئولة فى مصر .

ثالثاً : تهريب المواد اللازمة لصناعة الأسلحة إلى إسرائيل :

هذا ولم يأل أعوان إسرائيل فى مصر جهداً فى تموينها أيضاً بالمواد اللازمة لصناعة أسلحتها ، فعمدوا إلى جمع الحديد الخردة من الصحراء وتخزينه فى غزه بعيداً عن الجمارك المنتظمة فى مصر .

ورغم منع تصدير تلك المواد لحاجة البلاد الماسة إليها وتحرزاً من وصولها إلى أيدى الأعداء فقد لجأ أعوان إسرائيل إلى طرقهم الخاصة وحصلوا على أذون التصدير اللازمة كما سعوا حتى قبلت فتح الاعتمادات الخاصة بتصدير تلك المواد وذلك برغم قرار منع تصدير الحديد الخردة والحكمة التى ارتأتها السلطات فى هذا الشأن .

رابعاً : تسليم مصر بمرور البضائع الواردة برسم إسرائيل ترانسيت مصر :

ولم يكتف أعوان إسرائيل فى مصر بتصدير الحاصلات المصرية إلى إسرائيل بالطرق السابقة ، بل عمدوا إلى إمداد إسرائيل بالمنتجات الأجنبية الواردة من سائر جهات العالم .

إلا أنهم إذ فكروا فى الأمر مليًّا ،وجدوا أنهم إذا تعاملوا مباشرة من مصر فى هذا السبيل فسوف تعرقل أعمالهم بمقتضى القانون ، فتحايلوا على الأمر بأن اشترك كثير من كبار المصريين والإنجليز فى إدارة شركات فى الهند والحبشة ، والمساهمة بأموالهم فيها . والغرض الأساسى لتلك الشركات هو لتصدير منتجاتها إلى إسرائيل .

وهكذا يحصل أعوان إسرائيل فى مصر على أرباح طائلة من الاتجار بذلك الطريق غير المباشر مع إسرائيل .

والعجيب أن القانون لا يجد إليهم سبيلاً ، بل إن الحاكم العسكرى العام فى العهد البائد أصدر أوامره إلى الجهات المسئولة عام ١٩٤٩ بعدم التعرض لتجارة الترانسيت الواردة عن طريق مصر برسم إسرائيل .

بل إن الموانى المصرية ما زالت حتى كتابة تلك السطور مليئة بالبضائع الواردة برسم إسرائيل ومع ذلك تتركها السلطات تمر أمام أعينها محتجة بأن مصادرة تلك البضائع يعتبر مخالفة لأحكام القانون الدولى ؟

فهل ما نسمعه عن مقاطعة إسرائيل اقتصادياً جد أم هذر ؟ اننا نريد أن نعلم الحقيقة كما أن الشركات نفسها التى تقوم بتلك العمليات تريد هى الأخرى أن تعلم ما هو الوضع نظراً لأن السلطات المسئولة أخبرتها فى بادئ الأمر بأن القانون لا يحدّ من إجراء تلك العمليات ؛ ولما زادت البضائع الإسرائيلية والبضائع المشحونة برسم إسرائيل ترانسيت مصر فى الموانى المصرية صادر المسئولون بعضها إلا أن ذلك كان بغير استناد إلى نص قانونى ؛ وحتى لو أردنا أن نصدر تشريعاً يحد من مثل هذا التعامل بأثر رجعى فإن سجلات مصلحة الجمارك لن تكون عوناً للمسئولين ، فهى لا تحتفظ بأسماء من يتعاملون على الوجه السابق مع إسرائيل .

تحويل أموال مصرية لشراء بضائع لإسرائيل

سبق لنا بيان مدى انعدام الرقابة على تحويل البضائع والنقد بين مصر والسودان، كما نوهنا بضرورة قصر السياسية عن الناحية الاقتصادية وإلا كان ذلك منفذاً خطيراً لتهريب الأموال، كما حدث بالنسبة لتهريب أموال اليهود من مصر خلال حرب فلسطين وبعدها بقصد تموين العدو بالبضائع المختلفة من أسواق أوربا ومعدات القتال أيضاً.

ذلك أنه بعد وصول المبالغ المحولة من مصر إلى السودان، يعمد أصحابها بواسطة عملائهم فى مصر والسودان إلى تحويلها إلى أى بنك بالخارج ومن هناك تشترى بها البضائع والأسلحة وترسل إلى إسرائيل.

وقبل إلغاء الأحكام العرفية كان الأمر العسكرى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٨ ينظم استيراد وتصدير النقد بين مصر والسودان ويحد من التهريب إلى حد ما، إلا أنه بإلغاء الأحكام العرفية ألغى ذلك الأمر ولم ينتبه المسئولون إلى تدارك النقص الذى تسبب، من جراء ذلك حتى الآن — وهكذا انطلقت رؤوس الأموال من عقالها مندفعة نحو السودان بعد إلغاء الأمر السابق — وحتى فى وقت أن كان الأمر العسكرى قائماً كان أعوان إسرائيل من أولئك السماسرة السابق ذكرهم يجعلون عملاءهم الذين يريدون تهريب أموالهم للخارج لتموين إسرائيل — يطلبون من وزارة المالية تحويل مبالغ طائلة إلى السودان

بحجة استيراد أقطان منه أو شراء بضائع أخرى إلى مصر — ولما كان النظام الجمركى بين مصر والسودان لا يتبع فيه نظام إثبات الاستيراد بكافة تعلياته التى تضمن إلى حد ما إثبات وصول البضاعة إذا طبق بأحكام وبرقابة ومراجعة تامة كاملة — فبانعدام هذا النظام كلية بين مصر والسودان تنعدم بالتالى أى رقابة على مدى استيراد البضائع المحول عنها تلك المبالغ الطائلة إلى السودان التى تنتهى فى الغالب كما بينا إلى شراء بضائع وأسلحة من أسواق أوربا ترسل فيما بعد إلى إسرائيل .

تحويل الأموال للغرض السابق من مصر رأساً إلى أوربا :

يوجب القانون الخاص بالرقابة على النقد الأجنبى على كل من رخص له بتحويل نقد برسم استيراد بضاعة من الخارج أن يستورد تلك البضاعة فى بحر ستة أشهر من تاريخ التحويل — كما يلزمه القانون بأن يقدم إلى السلطات المختصة المستندات الرسمية التى تثبت وصول البضاعة إلى مصر وبالتالى تثبت أن النقد الأجنبى المفرج عنه قد استخدم فعلاً فيما أخذ فيه .

إلا أن نظام المراجعة فى الجهات المختصة — أى نظام مراجعة المستندات المثبتة لوصول البضائع وهى شهادة الجمرك القيمية على استمارات التحويل الصادرة باسم المستوردين — هذا النظام هو نظام بدائى — سمح لمن أراد التهريب أن يستخدم هذه الوسيلة لتحقيق مآربه بغير حاجة إلى الإلتجاء

إلى السوق السوداء وأسعارها المرتفعة ومخاطر الالتجاء إليها ما دام تحقيق الاستيراد لم ولن يتم بموجب النظام القائم حالياً والذى يتسم بالخلل الذى سمح بتهريب الأموال عن هذا الطريق — كما أنه لم يكن يقدم للمحاكمة غالباً من لم يقدم الإثبات فى المدة القانونية على وصول البضاعة التى هى فى غالبية الأحوال لا تصل إلى مصر . ولرب قائل أن يعترض فى أن قبض الغير فى الخارج لقيمة البضائع من البنك لا يتم إلا بعد تقديم مستندات شحن البضاعة وذلك حق ، ولكن المستوردون كانوا يعمدون إلى تحويل وجهة شحن البضاعة إلى إسرائيل ولا تصل البضاعة إلى مصر على أى حال مطمئنين كل الاطمئنان إلى أن نظام تحقيق الاستيراد هو نظام عاجز عن أن يكشف أمرهم وتلاعبهم .

وتقدر المبالغ التى حولت من مصر أصلاً بقصد استيراد بضائع إليها — ولم يثبت فعلاً ورودها — والتى قدرت خلال حرب فلسطين بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه يمكن أن نتصور مدى المعاونة التى بذلها أعوان إسرائيل فى مصر لأعدائنا .

بيانات وإحصائيات عن تجارة إسرائيل

نورد فيما يلى عدة بيانانات وإحصائيات عن تجارة إسرائيل . وأهم ما نلاحظه هو ورود ذكر لمصر والسودان وبعض الدول العربية كبلاد موردة لإسرائيل وذلك فى البيانات الرسمية ! فأين هى إذن المقاطعة ؟

جدول (١) بالليرات الإسرائيلية

التاريخ	الواردات	الصادرات
يوليو — ديسمبر ١٩٤٨	٢٣,٨٧٤,٢٤٦	١,٣٢٦,١٢٦
يناير — ديسمبر ١٩٤٩	٨٧,٩٨٢,٣٣٣	١٠,٥٩٩,٥٤٣
» » ١٩٥٠	١٠٢,٦٠٤,٤٤٢	١٣,١٦٢,٢١٢
» » ١٩٥١	١٢٢,٦٠٠,٠٠٠	١٦,٧٠٠,٠٠٠

التاريخ	الصادرات من إنتاج إسرائيل	نسبة الصادرات من الواردات
يوليه — ديسمبر ١٩٤٨		٥,٨ ٪
يناير — ديسمبر ١٩٤٩	١٠,١٧٦,٨٥٤	١٢, ٪
» » ١٩٥٠	١٢,٥٥٢,٤١٥	١٢,٨ ٪

وتعلق الأوساط الاقتصادية على زيادة الصادرات فى سنة ١٩٥١ عنها فى السنة السابقة بأنها زيادة اسمية فى السعر وليست فى الكمية .

جدول رقم (٢) بالليرات الإسرائيلية

الواردات بدون دفع نقد أجنبى

التاريخ	المجموع	ثروات داخلة	ثروات مهاجرين
يناير – ديسمبر ١٩٤٩	١٣,٧٩٨,٠٨٩	٣٩٣	٧٦٥٩
« « ١٩٥٠	١٨,٢٨١,٨٥٦	٧,٤٨٦,٨٤٢	٢٤٧٠,١٧٠
يناير – أغسطس ١٩٥١	١٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–
	متاع المهاجرين	هدايا	
يناير – ديسمبر ١٩٤٩	٣,٦٧٩,٥٦٠	٢,٤٤٩,١٨٦	
« « ١٩٥٠	٢,٨٤٢,٨٠٢	٥,٤٨٢,٠٤٢	

جدول رقم (٣) بالليرات الإسرائيلية

نصيب الفرد فى الواردات والصادرات

التاريخ	الواردات للفرد	الصادرات للفرد	العجز التجارى للفرد
سنة ١٩٤٩	٩٨	١٢	٨٦
« ١٩٥٠	٩٣	١٢	٨١
يناير ١٩٥١	٥٠	٩	٤١

جدول رقم (٤)

أهم الصادرات الإسرائيلية ونسبتها لمجموع الصادرات

البضاعة	سنة ١٩٤٩	سنة ١٩٥٠	يناير – آذار سنة ١٩٥١
كل الصادرات	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪
الحمضيات	٥٧,٥ ٪	٤٤,٧ ٪	٦٥,٧ ٪
ماس مصقول	١٨,٢ ٪	٢٥,١ ٪	١٥,٥ ٪
عصير فواكه (حمضيات)	٨,٥ ٪	٤ ٪	٨,١ ٪
منتجات صوفية وغزولات	,٣ ٪	٧,٣ ٪	٧,٢ ٪
ألبسه ولوازمها	,٦ ٪	١,٧ ٪	٢,٦ ٪
شكولاته ومسكرات	,٤ ٪	١,٨ ٪	١,٥ ٪
أسنان صناعية	١,٨ ٪	٢,٤ ٪	,٩ ٪
خمور كحولية	,٧ ٪	,٥ ٪	١ ٪
منتجات قطنية	,٢ ٪	١,٠ ٪	١,٢ ٪
عقاقير طبية	,٢ ٪	,٧ ٪	,٧ ٪
بضائع مختلفة	١١,٦ ٪	١٠,٨ ٪	٤,٦ ٪

ويدل هذا الجدول على أن منتجات الحمضيات والماس المصقول هى أهم أبواب الصادرات — وتعتبر المملكة المتحدة وهولندا أكبر مستهلك لصادرات الحمضيات ومنتجاتها كما تعتبر الولايات المتحدة وكندا الأسواق الرئيسية لصادرات الماس اليهودى .

جدول رقم (٥) بآلاف الليرات الإسرائيلية

الواردات بحسب أنواعها

النوع	يناير — ديسمبر ١٩٤٩	يناير — ديسمبر ١٩٥٠	يناير — آذار ١٩٥١
جميع الواردات	٨٧,٩٨٢	١٠٢,٦٠٤	٢٤,٩٨٩
(ا) مؤن ، خمور ، تبغ	٢٢,٨٩٠	٢٣,٥٠٤	٦٠,٣٧١
١ — طحين وحبوب	٧,٤٧٩	٧,٤٨٩	١,٦٣٦
٢ — لحوم	٣,٠٨٤	٢,٤٨٠	٣٩٩
٣ — مواشى للذبح	٤٥٥	٣١٣	٠٦٦
٤ — بيض ومنتجات ألبان	٢١٦٨	٣,٢٦٨	١,١٧٢
٥ — علف	١,٨٨١	١,٨٥٧	٢٩٧
٦ — فواكه طازجة وخضروات	٥٨٠	٤٢٨	٢٧١
٧ — خمور	٠٣٦	٠٥٠	٠١٧
٨ — مؤن أخرى	٦,٦١٥	٧,٣١٣	٢,٣٨٢
٩ — تبغ وتمباك	٥٩٠	٥٧١	١٢٨

النوع	يناير – ديسمبر ١٩٤٩	يناير – ديسمبر ١٩٥٠	يناير – آذار ١٩٥١
(ب)–مواد خام و بضائع غير تامة الصنع	١٢,٨٠٨	١٧,١٦٣	٤,٧٥٣
١ – فحم	١٤٠	١١٥	٠٣٧
٢ – مواد مناجم غير معدنية	٣٧٩	٩٠٣	٢٣٧
٣ – تراب معدنى وقطع معادن	٠٢٢	٠٢٤	٠١٠
٤ – خشب وأخشاب للبناء	٢,٣٠٥	٢,١٦٧	٨٩٩
٥ – مواد نسيج	١,٤٨٠	١,٤٦٨	٢٩٥
٦ – بذور زيتية	٥,٥٣٨	٦,٤٣٥	٢,١٥٨
٧ – جلد وخام	٥٨٣	٤٩٥	٠٥٨
٨ – مواد أولية أخرى	٢,٤٠٥	٤,٥١٤	١,٠٤٦
(ج)– بضائع مصنوعة	٥١,٣٩٥	٦٠,٧٠٠	١٣,٧٩٠
١ – فحم حجرى كوكس	٠١٣	٠٧٠	٠٠ ٠٠٠
٢ – أدوات فخارية و زجاجية ومنتجات المحاجر	٩٩٤	١,٥٠٤	٣٤٠
٣ – حديد وفولاذ ومنتجاتها	٥,١٢٩	١٠,٥٣٣	٢,١٣٩
٤ – معادن غير حديدية	١,٩٢٥	٢٧٧٠	٤٤٠
٥ – لوازم وأدوات وأشرطة تصوير	٢,٠٠٠	١,٨٤٩	٦١٠
٦ – لوازم كهرباء وعقار	٣,٠٥٧	٢,٧٦٩	٨٠٥
٧ – ماكينات	٩,٦٧٦	١١,١١٠	٣,٣٥١
٨ – مصنوعات خشبية	١,٢٩٩	١,٧٦٢	٣٥٠
٩ – غزولات ومنتجات قطنية	٣٠,٣٤٥	١,٧٦١	٣٣٧
١٠– « صوفية ومنتجاتها	١,٣٢٨	٢,٠٢٩	٦٧٤

النوع	يناير – ديسمبر ١٩٤٩	يناير – ديسمبر ١٩٥٠	يناير – آذار ١٩٥١
١١ – حرير وغزولات ومنتجات وبرية	١,٢٧٠	١,٣١٧	٣٣٥
١٢ – منتجات نسيج أخرى	٤١٤	٤٥٠	٢٧٥
١٣ – ألبسة ولوازمها	١,٢١٣	١,٠٣٠	٣٩٢
١٤ – عقاقير وأدهان	٢,٣٢٦	٢,٥٧٩	٨٦٠
١٥ – زيوت بأنواعها	٢,٣٨٦	٣,٢٤٩	٤٩٣
١٦ – جلود ومنتجات جلدية	٣٨٤	٣٥٨	٠٧٢
١٧ – ورق كرتون ومنتجاتها	١,١٥٥	١,١٢٨	٢٦٥
١٨ – طائرات وسفن ومركبات	٦,٦٧٠	٧,٩٦٧	٨٢٧
١٩ – منتجات كاوتشوك	٥٦٧	٦٣٢	٢٣٤
٢٠ – حاجيات أخرى مصنوعة كلياً أو جزئياً	٦,٢٤٩	٥,٨٢٥	١,٠٨٤
د – دواب للجر والحمل	١١٤	١,١٢٦	٠٤٧
ه – بضائع غير مفصلة	٧٧٩	٢٣٤	٠٢٦

جدول رقم (٦)

الصادرات بحسب أنواعها وقيمتها وكمياتها بآلاف الليرات الإسرائيلية

البضاعة	١٩٤٩		١٩٥٠		يناير — آذار ١٩٥١	
	الوحدة	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن	الكمية	الثمن
كل البضائع	—	—	١٠,١٧٦	—	١٢,٥٥٢	—	٦,٦٣٥
مؤن ومشروبات روحية	—	—	٦,٨٢٩	—	٦,٣٩٧	—	٤,٤٥٨
حمضيات وعصير	—	—	٦,٧٢٠	—	٦,١١١	—	٤,٢٩١
برتقال وليمون (كريب فروت)	بالألف صندوق	٤,٠٠٧	٤,٨٤٩	٣,٧٦٣	٥,٥٥٨	٢,٥٤٣	٣,٧٣٦
برتقال هدايا	طن	,٠٨٤	,٠٠٧	,٤٤٧	,٠٤٧	,١٩٤	,٠٢٠
عصير	»	٤,٠٣٥	,٨٦٣	٢,١٨١	,٥٠٥	٢,١٦١	,٥٣٤
مؤن أخرى	»	—	,١٠٩	—	,٢٨٥	—	,١٦٦
شكولاته	»	٩٤	,٠٣١	,٦٦٥	,١٨٧	,٢٢٣	,٠٧٦
سكاكر	»	٣٦	,٠٠٩	,١٢٧	,٠٣٤	,٠٧٥	,٠٢٣
خمور كحولية	الفلتر	٢٦٠	,٠٦٨	,٢٣٣	,٠٦٤	,٣٠٥	,٠٦٧
بضائع مشغولة	—	—	٢,١٦٧	—	٤,٨٠٣	—	١,٨٧٣
مجوهرات	ألف قيراط	٧٥	١,٨٥٣	,١١٩	٣,١٤٦	٣٢	١,٠٣١
أسنان صناعية	—	—	١٨٢	—	٣٠٧		,٠٦١
منسوجات قطن	طن	١٨	,١٠٨	,٣٠٦	١,٢٥٦	١٦١	,٧٣٦
غزولات صوفية	»	١٧	,٠٢٥	,٠٣٦	٧٥	٠٢٤	,٠٦١
نسيج صوفي	»	»	٢	,٢١٧	٨٣٦	٠٨٧	,٤١٦
ملبوسات	»	»	٥٩	—	٢١٨	—	,١٧٥
عقاقير طبية	—	—	٢٢	—	٩٢	—	,٠٤٣
مختلفة	—	—	١,١٧٩	—	١,٣٥١	—	,٣٠٣

جدول رقم (٧) بالليرات الإسرائيلية (الواردات من مصادرها والصادرات حسب وجهتها)

البلد	الواردات		الصادرات	
	١٩٥٠	يناير–آذار ٥١	١٩٥٠	يناير–آذار ٥١
كل البلاد	١٠٢,٦٠٤,٤٣٢	٢٤,٩٨٩,٥٦٢	١٢,٥٥٢,٤١٥	٦,٦٣٥,٣٠٩
كل بلاد أوربا	٣٨,٠٨١,٢٠٨	٩,٩٨١,٩٠٩	٩,٠٣٦,٧٢٠	٥,٣٠٨,٦١٢
النمسا	١,٦٥٠,٣٧٩	٣٥١,٣٢٩	١٦٣,٨٤٤	١٠٩,٧٦٦
إيطاليا	٥,٦٢٠,٨١٢	١,٠٨٦,١٣٢	٨٧,٥٩١	٤١,٣٠٢
إيرلندا	٢٠٩,٥٨١	١٧,٥٢٩	١٥٨,٥٣٠	١
بلغاريا	٤٤٢,٤٨٨	٤١,٥٤٣	٥١,٨٥٥	٣٣,٢٨٨
روسيا	٦٠,٥٣٢	٩,٧١٧	٢١,٣٣٨	٤٢
بلجيكا	٢,٤٧٢,٥٩٩	٧٨٣,٧١٣	٣٤٧,١٤٣	٢٨١,٤٢٦
ألمانيا	١,٣٩٠,٥٩٩	٥٦٣,٥٢٨	١,٠٣٧,٢٢٥	٥٢٤,٩٦٥
هولندا	٢,٠٣٥,٢٦٥	٣٤٢,٣٥٦	٤٥٩,٤٤٥	٣٥٥,٤١١
هنغاريا	٨٣٢,١١٢	٧٥,٨٠٤	١٦٢,٠٧٤	٢٣,٤٢٠
المملكة المتحدة	٩,٠٤٥,٨٢٨	٢,٥٢٢,٦٥٧	٣,٩٠٩,٠٨٨	٢,٩٢٥,٧١٧
يوغوسلافيا	٨٧٢,٩٦٠	٢٠٣,٣٧٠	٨١,٢١٨	٤٣,٢٣٦
اليونان	٤٠,٤٣٣	٢,١٤٠	٤,٥٩٨	٧
النرويج	٦٩٩,١٠٥	١٦٩,٤٠٤	٣٠٨,٧٩٢	١٩١,٢٨٦
أسبانيا	٧٢,٥٥٢	٢,٨٥٨	٢٧٦	١
بولونيا	٢,٦٠٤,٢٢٧	٢٥٠,٨٢٨	٤٦٤,٠٨١	١٦٩,٤٥٦

البلد	الواردات		الصادرات	
	١٩٥٠	يناير – آذار ٥١	١٩٥٠	يناير – آذار ٥١
البرتغال	٣٠,٧٧٨	٧,٤٠٤	٣٩٣	—
فنلندا	٧٢٨,٥٥٦	٢٠٣,٣٠٩	٤٣٩,٩٧٣	٣٣٤,٩٠٨
تشكوسلوفاكيا	٨٩٩,٦٦٤	٤٨٧,٥٥١	٢٠٢,٩٧٩	٦,٩٥٧
فرنسا	٢,٢٤٩,١٣٠	١,٢٦٣,٣٤٤	٦١,٠٩٣	٨,٣٨١
رومانيا	٩٣٥,١٣١	١٨٠,٣٤٩	١٠٩,١٢٤	٦٥,٦٧٩
السويد	١,٦٧١,٢٤٦	٢٦٢,١٦٧	٥٧١,١٠٣	٨١,٤٥٤
سويسرا	١,٦٥٦,٦٥١	٦٢١,٦٤٤	٣٨٥,٠٩٧	١٤١,٧٠٢
بقية بلاد أوربا	٤٢٦,٢٧٩	١٧١,٢٤٥	٧٤	٤٦,٩٣٥
كل آسيا	٤,١٥٣,٠١٥	١,١٥٣,٣٥٣	٢١٣,٧٨٩	٦١,٦٥٠
الفلبين	٧٨٩,١٠٤	٢٣٤,٩٣٦	٢١٢	—
إيران	٢٣٤,٥٢٧	٢٥٠,٥٢٤	٨,٣٠٧	٣٠
أندونيسيا	٢٨,٧٣٩	٥,١٧٠	٤٤٩	٧
الهند وباكستان	٣٤٨,٨٣٨	٥٥,٥٧٦	٥٦١	٤,٤١٩
اليابان	٣٦,٩٤٥	١,٠٣٧	٣	—
سوريا ولبنان	١٣,٣٢٩	٣٣٨	—	٤,٥٤١
الصين	٤٧,٦٩٠	١٤,٧١٩	—	—
عدن	٢٢,٦٦٥	١,٨٦٧	٧,٣٣٧	١
العراق	٨,٩٨٧	٤,٤٨٩	—	—
سيلان	١١٢,٩٩٠	٣٣,١٦٤	٧,٥١١	٢,٦٣٦
قبرص	١,٠٢٤,٨٩٩	٢٤٢,٥٨٩	٥٥,٦٥١	١٠,١٦٨
تركيا	١,٠٨٢,٧٢٨	٢٧٦,٣١٩	٢٥,١٥٢	٣١,٧٢٨
بقية آسيا	٣١١,٥٨٣	٣٤,٦٢٥	١٠٨,٦٠٦	٨,١٢٠

البلد	الواردات		الصادرات	
	١٩٥٠	يناير – آذار ٥١	١٩٥٠	يناير – أذار ٥١
كل أفريقيا	٦,٦٨١,٩٠٣	١,٩٣٨,٦٦٣	٢٢,٥٥١	١٠,٥٨٢
الجزائر	٢٢٢,١٩٣	١٢٦,٤٧١	٢٧	—
دومنيون جنوب أفريقيا	٤,١٣٩,٢٠٩	١,٠٨٠,٦٨١	١٧,٧٨٦	٥,٥٦٧
الحبشة	٩٣,٧٨٣	٦,٤٦٧	٢٢٩	٢٢
مصر	٧١,٨٠٧	٣٨,٤٧٠	—	—
مراكش	٢٢٩,٥٩٢	٥٥,٥٥٨	٣٥٢	٣,٧٧٣
السودان	٧٢٥,٨٨٧	٥٢,٣٦٩	١٣	—
مناطق نفوذ بريطانيا	٥١٤,٥٣٠	١٨١,١٥٢	٥٧١	٣٩٣
بقية أفريقيا	٤٩,٢٣٢,٢٩٤	٩,٦٩٤,١٤٨	٣,١٨٨,١٦٧	١,١٨٣,٥٦٨
الأرجنتين	١,١٠٢,٤٨٦	٢١٤,٠٠٧	١,٧٦٩	٣٥,٤٣٩
الولايات المتحدة	٣٧,٦٨٧,٠٣٠	٨,٦٧٢,٥٧٣	٢,٩٧٥,٥٧٩	١,٠٣١,٢٨٧
البرازيل	١,٠٨٢,٣٢٥	١٤١,٣٥١	٢٧,٣٢٤	٩,٩٢٠
المكسيك	٧٢,٧٢٠	٢٣,٤٨٩	٥٦٧	١١٦
كندا	٤,٣٤١,٣٧٣	٣٢٠,٥٨٢	١٦٦,٣٠٦	١٠١,٦٢٤
بقية أمريكا	٤,٩٤٦,٣٥٠	٣٢٢,١٤٦	١٦,٦٢٢	٥,١٨٢
أستراليا ونيوزيلاند	٩٠٣,٢٤٣	٣٣,٦٥٠	٥٤,٤٠٢	١٣,١٠٦
بلاد أخرى	٣,٥٥٢,٧٧٩	٢,١٨٧,٨٣٩	٣٦,٧٨٦	١٧,٧٩٠

مجمل الواردات إلى اسرائيل لسنة ١٩٥١ بآلاف الليرات

طعام ومشربات روحية	٢٧,٩١١
مواد خام	٢٤,٩٨٢
بضائع مصنوعة	٦٩,٤٤٧
مختلفة	٢٥٢

أما الصادرات فكانت فى سنة ١٩٥١ بمبلغ ١٦,٧٢٠ مليون ليرة منها ما قيمته ٧,٣٧ مليون ليرة من المستورد المصدر

	بالاف الليرات
حمضيات	٥,٧٣٦
ماس	٤,١٦٧
عصير فواكه	١,١٣٥
منتجات	١,١٥٥
ألبسة وانتعال	٧٩٢
فواكه	٢٤٤
شكولاته وحلويات	١٤٦
أسنان صناعية	٢٦٨
مشروبات روحيه	٦٩
منتجات قطنيه	٢٨٩
أدوية	٢٣٤
زيوت مركزة	١٦٥
سيارات ركاب	٥٧٥
كتب	٦٢
مختلفة	٩١٣

وتلقت إنجلترا ٤٢,٦ ٪ من صادرات إسرائيل معظمها حمضيات ، والولايات المتحدة ٢٢,٩ ٪ ثم يأتى بعدها فنلندا والدانمارك وهولندا والنرويج وبولونيا .

هذا وقد بلغت الواردات بدون دفع سنة ١٩٥٠ نسبة ٢١ ٪ من مجموع الواردات — وقد زادت نسبة الواردات بدون دفع عام ١٩٥١ بـ ٣٨,٨ عن مثلها فى واردات العام السابق .

	سنة ١٩٥١ (بالاف الليرات)	سنة ١٩٥٠ (بالاف الليرات)
هدايا	٩,٨٨٨	٥,٤٨٥
نقل ثروات	١١,٢٧٦	٧,٤٨٦
ثروات داخلة مع المهاجرين	١,٩٤٧	٢,٤٧٠
متاع خاص للمهاجرين	٢,٣٧٣	٢,٨٤٢
	٢٥,٤٨٠	١٨,٢٩٥

وكانت الواردات بالنسبة للفرد الواحد فى إسرائيل كما هو مبين فى الجدول

	سنة ١٩٥٠		سنة ١٩٥١
مواد للاستهلاك	٢١,٣	ليرة	٢٠,٩
مواد للإنتاج	٢٦,٠	»	٣٠,٤
مواد للاستثمار	٢٨,٠	»	٢٣,١
وقود	٦,١	»	٧,٦
	٨١,٤	للفرد	٨٢,٠ ليرة للفرد

وكانت كمية الواردات فى سنة ١٩٥١ تزيد ٧ ٪ على كمية الواردات سنة ١٩٤٩ أما ثمن الواردات فقد زاد فى سنة ١٩٥١ ١٤ ٪ من ثمنها فى سنة ١٩٤٩.

والبضائع المصنوعة فى واردات سنة ١٩٥١ زادت كميتها ٥ ٪ عن كميتها سنة ١٩٤٥ ولكن الثمن زاد ٣٠ ٪ ، أما كمية المواد الخام فى الواردات سنة ١٩٥١ فزادت ٥٦ ٪ عن مثلها فى سنة ١٩٤٩ ، و ٢٥ ٪ عن مثلها سنة ١٩٥٠ . وهذا ما يؤيد ما سبق لنا بيانه من طمع إسرائيل فى الاستيلاء على سيناء لوفرة المواد الخام فيها حتى توفر ما تدفعه ثمناً للمواد الخام المستوردة من الخارج .

أما بالنسبة للاتفاقات التجارية : فإن إسرائيل تعمل جاهدة على عقد الاتفاقات التجارية ، حيثما أمكنها ذلك ، لفتح الأسواق لمنتجاتها ولتأمين حاجاتها من المواد الأولية والمصنوعة والآلات — وكانت إسرائيل فى سنة ١٩٤٩ قد عقدت اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول ، وبموجب هذه الاتفاقيات التجارية استوردت من هنغاريا : الشوفان ، البقر الحى ، القمح ، الملاط ، السكر ، السوينى ، الفول ، البصل ، المنتجات المعدنية إنتاج صناعى ، عتاد كهربائى ، عقار راديو .

ومن هولندا : بطاطا ، زيوت طعام ، زبدة ، كاكاو ، بيض ، سمك مملح ومحفوظ ، حليب مجفف ، لحم محفوظ ، علف ، منتجات فلين

حرير صناعى ، خيوط ، معدنية .

ومن بولونيا : خشب للصناديق ، قماش قطن ، أنابيب ، خطوط حديدية ، قصدير ، فحم ، حرير صناعى ، لحوم طيور مجمدة .

ومن فنلندا : ورق كرتون ، خشب مبطن ، خشب بناء ، بيوت جاهزة .

ومن أوراغواى : لحم مجمد ، صوف خام ، بذور زراعية ، أرز .

ومن يوجوسلافيا : خشب بناء ، ذرة ، بطاطا ، بصل ، سودا .

وصدرت إسرائيل إلى هذه الدول :

الحمضيات ، عصير مركز وشراب ، فواكه محفوظة ، زيوت أثيرية منتجات صوفية وقطنية خيوط صوفية وقطنية ، أسنان صناعية ، مقادح ، شفرات حلاقة ، ماس مصقول ، فراش ، مصنوعات فنية .

وفى المدة الواقعة بين ١ / ٤ / ١٩٥٠ ، ٣١ / ٣ / ١٩٥١ عقدت إسرائيل الاتفاقات التجارية الآتية :

الدولة	تاريخ التوقيع	مدة نفاذ الاتفاقية	مدى المشتريات	ملاحظات
الأرجنتين	١٩٥٠/٤/٢١	من ١٩٥٠/٥/٦ إلى ٥١/١١/٥	١٠ مليون دولار	تشترى إسرائيل بضائع من الأرجنتين وخاصة اللحوم وتدفع ٧٠٪ من قيمتها نقداً
تركيا	١٩٥٠/٧/٤	من ١٩٥٠/٧/٤ إلى ١٩٥١/٧/٥	بدون تحديد مبلغ	وقعت الاتفاقية لتشجيع صادرات إسرائيل إلى تركيا بعد أن تضخمت مشترياتها منها وقد جددت الاتفاقية لسنة أخرى .
هولندا	٥٠/١٠/٢٣	من ١٩٥٠/٩/١ إلى ٥١/٨/٣١	٢ مليون ليرة	تدفع إسرائيل بموجب هذه الاتفاقية الثلث من الثمن نقداً والثلث بضائع إسرائيلية والثلث ثروات منقولة .
فنلندا	٥٠/١١/١٢	من ٥٠/١١/١٦ إلى ٥٠/١١/١٦	٣ مليون دولار	تبادل بضائع بدون نقد .
يوغوسلافيا	٥١/١/٢٩	من ٥١/١/١٩ إلى ٥٢/١/٢٨	٢ مليون دولار	تدفع إسرائيل ٧٠ ٪ من ثمن مشترياتها بضائع إسرائيلية مقابلة والباقي

وفى بيان لسنة ١٩٥١ جددت الاتفاقية التجارية بين إسرائيل وبولونيا حتى آخر آذار سنة ١٩٥٢ وتستورد إسرائيل بموجب هذه الاتفاقية من بولونيا ما قيمته سبعة ملايين ونصف مليون دولار من البضائع خلال المدة المذكورة على تسدد ٦٥ ٪ من ثمن البضائع بصادرات إسرائيلية إلى بولونيا.

ومن البضائع التى تستوردها إسرائيل من بولونيا : الفحم ، الحاصلات الزراعية ومنها السكر ، الطيور ، البذور ، الأسماك ، مصنوعات معدنية ، أقمشة ، مواد كيماوية ، خشب ، ماكينات زراعية ، أدوات عمل ، صناديق خشب ، أنابيب .

وتصدر إسرائيل إليها : البرتقال ، صناعة عصير البرتقال ، مواد كيماوية ، أسنان صناعية ، شفرات حلاقة ، أدوات طبية .

وقد استوردت إسرائيل فى السنة الماضية من بولونيا ما قيمته ٢,٦١٤,٠٠٠ ليرة وصدرت إليها ما قيمته ٤٦٤,٠٠٠ ليرة .

كبار المصريين يمتلكون مصانع فى إسرائيل

ولم يكتف أعوان إسرائيل فى مصر بالمساهمة بذلك المجهود الكبير فى تنمية تجارة إسرائيل ، وابتكار وسائل التهريب إليها ، بل الأدهى من ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون مصانع فى إسرائيل ذاتها ! ! وعلى سبيل المثال — إذ لا يعلم ما فى طى الغيب حتى الآن ؟ — نذكر أن أحد المصريين الماليين الكبار يملك مصنع شمشون للأسمنت بإسرائيل كما يمتلك غيره شركات للفنادق بإسرائيل .

فإذا كنا نعلم جيداً أن الأسمنت يستعمل فى بناء المستعمرات والاستحكامات ، والمتاريس التى تعوق قواتنا المسلحة فى حالة الحرب فما هى إذن جريمة الخيانة العظمى للوطن ، إن لم تكن هذه خيانة عظمى . .

كما أن شركات الفنادق فى إسرائيل تعمل على اجتذاب أموال السياح وعملاتهم الصعبة وتنمية الدخل القومى فى إسرائيل . بل أكثر من ذلك ، لقد تآمر البعض على عمل مزارع فى مصر لتنمية نبات يستخدم فى صناعة الزيوت والعطور فى مصانع إسرائيل ! ! وذلك نظراً لخصوبة التربة المصرية عن تربة إسرائيل .

ومن الثابت أيضاً إن عدداً كبيراً من المصريين يمتلكون أسهماً كثيرة

فى غالبية – الشركات الإسرائيلية والشركات التى تتاجر مع إسرائيل ويحققون أرباحاً طائلة من جراء ذلك، بل أكثر من ذلك أنهم يقيمون بورصات داخلية لتداول تلك الأسهم والمضاربة فيها بالقطر المصرى .

هذا والعجيب أن القوانين القائمة الآن لا تحد من مثل ذلك التعامل الخطير مع إسرائيل كما سوف نتعرض لبيانه .

بيانات وإحصائيات عن الصناعة فى إسرائيل

من ملخص بحث اقتصادى للدكتور « ج . تسيدروفتش » من كبار موظفى وزارة المالية اليهودية كانت قد نشرته منظمة الهستدرودت تحت عنوان « صناعة وتشغيل » أشار فيه واضعه إلى أنه يستند فى أرقامه على الإحصاء الصناعى الذى جرى فى إسرائيل عام ١٩٥٠ .

وفيه يرجع الدكتور تيسدروفتش عهد قيام الصناعة اليهودية إلى عام ١٩٢٩ وهو يقول إن الهجرة اليهودية هى التى خلقت لها سوقاً محلية كانت تنمو بنمو هذه الهجرة . وهو يحدد عدد المشروعات الصناعية اليهودية فى سنة ١٩٣٠ بـــ ٦٢٤ مشروعاً كانت تضم ٧٦٠٠ عامل . وارتفع عدد العمال فى سنة ١٩٣٣ إلى ١٤٠٠٠ عامل ثم إلى ٢٢ ألف فى سنة ١٩٣٧ .

وعند ما نشبت الحرب العالمية الثانية وسخرت الصناعات فى فلسطين للمجهود الحربى بلغ عدد العمال فى الصناعات ٤٣ ألف عامل .

ويصل تيسدروفتش فى بحثه إلى سنة ١٩٥٠ عند ما دل الإحصاء الصناعى الذى جرى فى تلك السنة على وجود ٧٢٧٤ مشروعاً صناعياً يعمل فيها ٧٦,٤٦٦ عاملاً وأن ــ الإنتاج الصناعى فى تلك السنة زاد من حيث الكمية أيضاً بمعدل ٢٥ ٪ عنه فى سنة ١٩٤٩ أما فى سنة ١٩٥١ فإن

الإنتاج لم يزد أكثر من ١٥ ٪ عن سنة ١٩٥٠ .

ويلاحظ هذا الاقتصادى اليهودى أن هناك وجهاً آخر للموضوع فهو يرى أن نصيب الصناعات فى الدخل القومى لليهود سنة ١٩٤٤ كان بمعدل ٣٤ ٪ ولكنه بموجب الدراسات الاقتصادية الأخيرة لم يزد فى سنة ١٩٥٠ عن ٢٤ ٪ فقط ولم تزد نسبة المصيبين أو الكاسبين فى الصناعة اليهودية فى السنة المذكورة على ٢١ ٪ تقريباًمن مجموع السكان مع أنه بلغ فى سنة ١٩٤٥ حوالى ٣٠ ٪ من مجموع السكان اليهود .

هذا هو خلاصة بحث الدكتور تيسدروفتش — وبالرجوع إلى الإحصاء الصناعى الذى أشار إليه ، نجد أن هذا الإحصاء قد شمل عدد العمال وعدد المشروعات وأقسامها وتبعيتها وأجور العمال ومستوى حياتهم .

وقد حرص الإحصاء على إظهار النسبية بين الصناعات التى يملكها الأفراد وتلك التى تملكها الجماعات التعاونية فى منظمة الهستدروت . وتضم مصانع المجهود الفردى ٨٠ ٪ من مجموع العمال الصناعيين فى إسرائيل كما يتضح فى الجدول التالى :

نسبة العمال فى مصانع المجهود الفردى
والمجهود التعاونى فى الهستدروت

الصناعات	فى مصانع المجهود الفردى	فى مصانع المجهود الهستدروتى
مؤن	٧٧ ٪	٢٣ ٪
معادن	٧٧ ٪	٢٣ ٪
نسيج	٩٥ ٪	٥ ٪
ألبسة	٩٤ ٪	٦ ٪
أخشاب	٧٢ ٪	٢٨ ٪
جلود	٧٧ ٪	٢٣ ٪
كيمياء	٩٢ ٪	٨ ٪
ورق وطباعة	٨٤ ٪	١٦ ٪
ماس مصقول	٨٧ ٪	١٣ ٪
أسمنت وزجاج	١٨ ٪	٨٢ ٪
مواد بناء	٣٠ ٪	٧٠ ٪

ومعدل أجرة العامل الصناعى سنة الإحصاء أى سنة ١٩٥٠ كان ٦٢ ليرة فى الشهر وارتفع فى سنة ١٩٥٠ حتى ٧٠ ليرة وقد قام « أهرون بيكر » أحد الكتاب الاقتصاديين المنتمين للهستدروت بنشر بحث مطول فى أجور العمال ومستوى الحياة بينهم فى سنة ١٩٥١ مع مقارنته بهذا المستوى سنة ١٩٣٩ .

ونقتبس من هذا البحث الجدول التالى الذى يبين مدى ارتفاع مستوى المعيشة فى إسرائيل .

نفقات عائلة عامل فى شهر

أبواب الاستهلاك	سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٥١
طعام	٥,٦٢٥	٣٥,٥٠٠
لباس وانتعال	,٥٣٣	١٠,٦٠٠
سكن ورسوم	٢,٣٨٧	٦,٤٠٠
كهرباء ووقود	,١٠٦	١,٤٥٠
أثاث بيت	,١٢٨	٣,٧٠٠
معالجة	,١٤٩	٢,٤٥٠
ثقافة وتعليم	,٤١٥	٣,٥٠٠

الصناعات	فى مصانع المجهود الفردى	فى مصانع المجهود المستدرفى
ضرائب وتبرعات	,٥٧٦	٣,٦٠٠
سفريات	,١٢٨	١,٦٥٠
سداد ديون	,٤٩٠	٣,٢٨٠
ترويح عن النفس		٣,٠٠٠
هدايا		١,٤٤٠
وفر وتأمين		١,٢٣٠
ضريبة دخل		٣,٣٠٠
تجديد أثاث		٧,٣٧٠

مراحل الصناعة اليهودية :

تقسّم المصادر اليهودية عهد الصناعة فى فلسطين إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : من سنة ١٩٢٠ — إلى سنة ١٩٢٥ : وكانت تشمل الدخان والعصير وصابون التواليت وصناعة السلكيات .

المرحلة الثانية : من سنة ١٩٢٦ — إلى سنة ١٩٣٩ : وكانت تشمل النسيج والعلاجات وصناعة سوبر الفوسفات والجلود والنعال وطليعة صناعة المعادن وطبيعة الصناعات الكيماوية من البحر الميت ومعامل البترول .

المرحلة الثالثة : من سنة ١٩٣٩ — إلى سنة ١٩٤٩ : وقد تطورت فيها صناعات الألبسة والنسج والجلود ولوازم البناء . وصناعات الكهرباء وتوطدت خلالها صناعة صقل الماس .

وليس هناك بعد ، أى مصدر حديث يتحدث عن الصناعات اليهودية فى عهدها الأخير والمصادر الموجودة يرجع عهدها إلى سنة ١٩٥٠ وهى تتحدث عن الصناعة اليهودية بإيجاز وتلخيص ولكننا نستطيع أن نقتبس منها الآتى :

من الصناعات اليهودية التى تمت وتطورت على شكل واسع فى إسرائيل

١ — صناعة الأطعمة والمؤن .

٢ — النسيج بمختلف أنواعه والألبسة .

٣ ــ المعادن .

٤ ــ الصناعات الخاصة بالتصدير وفروعها الأساسية :

(ا) العصير بأنواعة من الحمضيات .

(ب) الصناعة الكيماوية .

(ج) صناعة الماس المصقول .

صناعة المؤن والأطعمة : ومع أن الأرقام التى نوردها هنا يرجع عهدها إلى سنتين تقريباً إلا أنها تعطى صورة ما عن أوضاع الصناعة اليهودية .

تشتمل صناعة المؤن والأطعمة على :

١ ــ إنتاج الدقيق : بـــ ٢٢ مطحنة تطحن ٢٠ ألف طن من الحبوب فى الشهر .

٢ ــ صناعة الخضار والفواكه (كونسروه) : ولها ٢٥ مصنعاً تنتج ٨٠٠ طن فى السنة .

٣ ــ صناعة المربيات : ولها ٣٣ مصنعاً فى طاقتها إنتاج ٣٥ ألف طن فى السنة وكان الاستهلاك المحلى لإسرائيل ٣٥٠٠ طن من المربيات أى ١٠ ٪ فقط من طاقة المصنع .

٤ ــ صناعة الشكولاتة : ولها ١٢ مصنعاً يعمل فيها ١٢٠٠ عامل وتبلغ طاقة إنتاجها ٧٥٠٠ طن .

٥ ــ صناعة السمك المحفوظ : ولها ٣ مصانع .

٦ ــ صناعة العصير (الحمضيات) : ولها ٣٠ مصنعاً قوة إنتاجها ١٢٠٠٠ طن فى السنة .

٧ ــ صناعة الزيوت للطعام : وطاقة إنتاجها ٩٠٠٠ طن فى السنة .

٨ ــ صناعة المرجرين : وطاقة إنتاجها ٣٥٠٠ طن فى السنة .

٩ ــ صناعة السكاكر : وطاقة إنتاجها ٤٠٠٠ طن فى السنة .

١٠ ــ صناعة البيرة : وطاقة إنتاجها ١٨ مليون لتر فى السنة .

١١ ــ صناعة النبيذ : وطاقة إنتاجها ٧,٥ مليون لتر فى السنة .

١٢ ــ المشروبات الكحولية : وطاقة إنتاجها ٢,٥ مليون لتر فى السنة

صناعة النسيج القطن : مصانع النسيج القطن المذكورة بأسمائها فى المصادر اليهودية هى :

المصنع	عدد مغازل الحياكة	عدد العمال
مصنع آنا فى حيفا	١٨,٠٠٠	٤٠٠
الشركة الفلسطينية لصناعة القطنيات	١١,٤٠٠	٢٥٠
(تل يوسف) فى مستعمرة ملبس	٥,٠٤٠	١١٠
سيب « « «	٥,٠٤٠	١١٠
قسطنيت « « «	٣,٥٠٠	٩٠
طوبا فى مستعمرة بنى براك	٢,٨٦٠	٣٠

النسج الصوفى : قدر الاستهلاك العادى للنسيج الصوفى فى سنة ١٩٤٩ فى إسرائيل بـ ٢,٥ متر طول ، ١,٤ متر عرض أو ١٥٠٠ طن نسيج فى السنة . وفى طاقة مصانع النسيج الصوفى الإسرائيلية إنتاج هذه الكمية، وهذه الكمية تتطلب ٣٥٠ طنًا من الصوف الممشوط و ٩٤٠ طنًا من الصوف المنقوش . وقد بلغ إنتاج المصانع اليهودية ١٢٠٠٠٠٠ متراً من النسيج الصوفى عام ١٩٤٧ . وتنتج مصانع غزل الخيوط الصوفية الممشوطة ١٨٠ طنًا فى السنة وهى مصانع (مرينو) و (ابرن) وتحتوى على ٣٩٠٠ مغزل يعمل فيها ٢٠٠ عامل .

أما مصانع غزل الخيوط الصوفية المنقوشة فتنتج ١٠٠٠ طن فى السنة وهى ١٣ مصنعاً — تحتوى على ٩٠٠٠ مغزل يعمل فيها ١٤٠ عاملاً .

صناعة الألبسة : نصف المصادر اليهودية صناعة الألبسة الآن فى فى إسرائيل فإنها منقدمة جدًا وتقوم على إنتاج البلاد من النسيج القطنى والصوفى . وهناك ٢٨ مصنعاً لإنتاج الفساتين ، ٢٢ مصنعاً لمعاطف السيدات ، ١٥ لملابس الأولاد ، ١٨ مصنعاً للملابس الداخلية ، ١٠ مصانع للبلوزات ، ٥ للفروات ، ٥ لملابس الحمام ، ١٢ للشراشف ، ٥ للقمصان ، ٥ لملابس الرجال .

وعتاد صناعة الملابس يشتمل على ١١٠٠ ماكينة خياطة ، ١٠٠ ماكينة قص وتفصيل ، ١٠٠ ماكينة أخرى مختلفة ومن هذا العتاد ٢٠ ٪

من أحدث الآلات وتدار هذه الآلات بأيدى ٥٠٠ خياط ، ٢٠٠٠ خياطة .

صناعة المعادن : وتقوم صناعة المعادن والأدوات المرتبطة بالكهرباء والمحركات على ٢٠٠ مصنع منها :

٨ مصانع لسكب الحديد يعمل فيها ٣٠٠ عامل .

٨ مساكب لمعادن ملونة يعمل فيها ١٠٠ عامل .

٩ مصانع لإنتاج العتاد الصناعى والماكينات يعمل فيها ٧٠٠ عامل

٧ مصانع لإنتاج الماكينات الصناعية والمواصلات يعمل فيها ٧٠٠ عامل .

٤ مصانع لإنتاج المحركات الرافعة (الطلمبات) يعمل فيها ١٣٠ عامل .

٤ مصانع لإنتاج الهياكل الحديدية يعمل فيها ٢٠٠ عامل .

١٧ مصنعاً لإنتاج الأدوات واللوازم الصحية فى الأبنية يعمل فيها ٣٠٠ عامل .

٨ مصانع لإنتاج الكسرال (قزرول) يعمل فيها ٤٠٠ عامل .

١٠ مصانع للتعبئة المعدنية يعمل فيها ٥٠٠ عامل .

١٢ مصنع لأدوات المطابخ يعمل فيها ٨٠٠ عامل .

١٠ مصانع لأدوات الكهرباء يعمل فيها ٣٥٠ عامل .

٧ مصانع لإنتاج الأثاث المدنى يعمل فيها ١٥٠ عامل .

٣ مصانع لإنتاج البطاريات يعمل فيها ٤٠ عامل .

٣٥ مصنع لصناعة المعادن المختلفة يعمل فيها ١٢٠٠ عامل .

---

١٧٧ المجموع

وتقدر قيمة الإنتاج السنوى لهذه المصانع بـــ ١٣ مليون ليرة .

صناعات ومصانع أخرى فى إسرائيل :

قالت جريدة (على همشمار) فى ١٦ / ١٢ / ١٩٥١ : قام المستشار الاقتصادى للسفارة الإسرائيلية بلندن (لحايزن) بمفاوضات مع المراجع الرسمية حول إمكانيات تموين الجيش البريطانى فى الشرق الأوسط بمنتجات ومصنوعات إسرائيلية وعاد قبل يومين إلى بريطانيا . وقد ذكرت مصادر رسمية هنا أن (برين) قام بمفاوضات حول توسيع ــ الصادرات الإسرائيلية إلى المملكة المتحدة .

وقد عرف أن المفاوضات جرت فى إنجلترا منذ شهور حول تزويد الجيش البريطانى فى الشرق الأوسط بالمنتوجات والمصنوعات الإسرائيلية وأن هذه المفاوضات جرت فى جو من التكتم الشديد ولم تسفر هذه المفاوضات حتى الآن عن شىء إيجابى . وقد طلبت وزارة التموين البريطانى وهى ذات ضلع فى المفاوضات المذكورة رؤية نماذج معينة من إنتاج إسرائيل ومعرفة سعرها .

وعرف كذلك أن هناك بعض الأوساط اليهودية يؤيد جانب إسرائيل فى هذه المفاوضات رغبة فى مساعدتها على الانتعاش الاقتصادى وإنقاذها من هذه الأزمة الخانقة وهى تذكر بريطانيا بالخدمات التى قدمتها الصناعة اليهودية للمجهود الحربى فى الحرب الماضية ، وبين المواد المطلوبة أنابيب فولاذية من إنتاج سو ليل يونيه . ولكن قلة المواد الخام فى الأسواق العالمية من شأنها إعاقة المفاوضات .

خيوط حرير صناعى :

وقالت دافار فى ٢٠ / ١٢ / ١٩٥١ : تباشر عما قريب شركة أمريكية (للخيوط الحريرية) وهى ذات فروع عدة فى أنحاء العالم ببناء مصنع كبير لها فى ناثانيا للحرير الصناعى المصنوع من السليلوز وقد خصصت البلدية ٢٠٠ رونم للمشروع فى المنطقة الصناعية فى جنوبى المدينة وسيكون رأس المال ٦ مليون دولار ومليون ليرة إسرائيلية ويبلغ ثمن إنتاجه السنوى ٤ ملايين ليرة .

أقلام حبر (رينولدز) :

وقالت جريدة اليوم الثلاثاء ١٢ / ٢ / ١٩٥١ فى برقية عن نيويورك علم هناك أن الشركة الأمريكية ربنوليدز لصنع أقلام الحبر

ستوظف بعض مئات آلاف الدولارات لإنشاء معمل يصنع أقلام الحبر ولوازم الكاتب فى إسرائيل بواسطة شركة صناعات الشرق الأوسط التى تأسست حديثاً فى إسرائيل .

كاوتشوك :

وقالت « ها أرنس » فى ٩ / ٤ / ١٩٥٢ صناعة الكاوتشوك فى إسرائيل تضم ١٠٠٠ عامل فى ٣٠ مصنعاً منها ٦ مصانع كبيرة .

بطاريات بأنواعها :

وقالت جريدة اليوم فى ٢ / ٤ / ١٩٥٢ جرى يوم الأحد الماضى تدشين مصنع لإنتاج البطاريات من جميع الأنواع فى المنطقة الصناعية الجديدة فى ناثانيا وهذه البطاريات من نوع متين صالحة للاستعمال ٢٥٠ ألف كيلو متر بينما البطاريات العادية لا تدوم أكثر من ٣٥ ألف كيلومتر ويقوم المصنع المذكور بإنتاج كافة أجزاء البطاريات ، وإذا لم يحدث نقص فى المواد الخام فإن بإمكان المصنع تأمين كافة احتياجات البلاد البالغة ١٣٥٠٠٠ بطارية فى العام ، وقد استوردت الآن مصنع الجديد من الولايات المتحدة ووظف فيها ٦٥ ألف دولار و ٥٠ ألف ليرة ويشتغل فيها ٣٥ عاملاً الآن .

المشروعات الصناعية ورؤوس الأموال المستثمرة فيها :

وقد نشر مركز الأموال المستثمرة نتائج بحث قام به قسم العلوم الاقتصادية التابع له حول المبالغ المستثمرة فى المشروعات التى صدق عليها المركز أو التى قدم لها التسهيلات وشمل فى هذا البحث حوالى ٦٠٠ مشروع صناعى ، والمركز المذكور هو دائرة حكومية تتمثل فيها وزارة المالية والزراعة والتجارة والصناعة ، والجدول التالى يوضح هذه النتائج وهو يتضمن : قسم (ا) وهى المشروعات المصدقة التى لم يباشر بإقامتها ، وقسم (ب) المشروعات الموجودة تحت البناء والتى وصلت معداتها من الخارج ومن المنتظر أن تباشر الإنتاج من أول السنة القادمة ، وقسم (جـ) المشروعات القائمة النتيجة التى تأسست خلال السنتين الماضيتين أو التى وسعت نطاق أعمالها برؤوس أموال جديدة ، ومما يلاحظ أن ما يدخل تحت باب (النقد الأجنبى) فى الجدول التالى هو رؤوس أموال أجنبية تساهم فى هذه المشروعات .

المشروعات الصناعية ورؤس الأموال المستثمرة فيها

نوع المشروع	قسم (أ)			قسم (ب)			قسم (ج)		
	عدد المشاريع	بآلاف الليرات	منها بالنقد الأجنبي	عدد المشاريع	بآلاف الليرات	منها بالنقد الأجنبي	عدد المشاريع	بآلاف الليرات	منها بالنقد الأجنبي
معادن وماكينات	٢٩	١٤١٨	٧٠٠	٤٢	٤٧٨٥	١٠٥٠	٤٨	٤٥٨٦	١٨٠٠
نسيج	٣٢	٣٩٠١	٢٩٠٠	٣٢	٢٢٧٩	١٢٠٠	٣٤	٢٢٨٦	٨٠٠
مؤن	٢٧	٢٢٤٧	١٥٠٠	٣٥	٤٢١٧	٧٢٠	٢٧	١٢٥٦	٢٣٠
كهرباء	١٥	١٢٦٣	٦٤٠	١٦	٧٥٠	—	٢٠	١٠٧٢	٥٤٠
مواد بناء	٢١	٤٧٠٠	٢٣٥٠	٢٨	٣٦٨٦	١٠٥٠	٢٠	٢٨٩٧	١٤٥٠
صناعات كيماوية	٢٢	١٧٤٣	٨٧٠	١٥	—	—	١٧	٤١٦٤	١٧٠٠
ورق وطباعة	٨	١٥٣٠	٩٠٠	١٢	١١٠٠	٢٥٠	٦	٤٣٩	١١٠
خشب	١٩	١٧٧٤	١١٨٠	٦	١١٨٠	٦٠٠	٤	١٣٥	٦٥
جلود وأحذية	٤	٢١٦	١٣٠	٣	١٢٢	٦٠	٥	٣٦١	١٢٠
زجاج	٤	٥٠٠	٢٥٠	١١	١٢٨٩	—	٢	١٢٧	٢٥
بلاستيك	٢	١٤٨	—	٤	٧٠	٦٠	٥	٥٠٠	١٥٠
مطاط	٢	٨٣	٦٠	١٠	٢٠١٢	١١٠٠	٢	٥٢	٣٠
مختلفة	١٢	٣٣٨	١٧٠	٦	٣٧٨	١٧٥	٩	٥٠٠	—

شئون البترول

عند ما وقع الوفد الإسرائيلى بلندن على اتفاقية الأرصدة الأسترلينية مع حكومة لندن ، وقع فى نفس الوقت اتفاقية أخرى مع أصحاب معامل التكرير بحيفا و بموجب هذه الاتفاقية استأنفت هذه المعامل أعمالها فى حيفا فى مدى يكفى حاجة الاستهلاك المحلى فى إسرائيل ، وهو مدى يعادل ١/٤ طاقة هذه المعامل على الإنتاج ، ويستورد النفط الخام إلى المعامل بواسطة السفن ناقلات الزيت ، وقد اشتمل الاتفاق بين إسرائيل وشركات معامل التكرير على تعديل الامتياز الممنوح لها ، ويتناول هذا التعديل شئون الضرائب ، وتقديم المواد الخام اللازمة للصناعة « الفيدو — كيمائية » فى إسرائيل وتصريف الوقود بواسطة شركة محلية ، وباستئناف المعامل أعمالها استؤنف إنتاج الزفت والبوتاجاز وتوفرت مادة الغاز اللازمة للصناعات الفنية ولصناعة السماد الكيماوى وهذا كله يمهد الآن لإنشاء الصناعات البترو كيماوية على مدى واسع .

وقد تم تشكيل الشركة اليهودية المحلية لتصريف الوقود و باشرت أعمالها فى مطلع سنة ١٩٥٢ وسيكون من حقها بعد مدة من الزمن أن تتولى تصريف ٣٠ ٪ من الاستهلاك المحلى للوقود .

وأقيم فى اللد مصنع لتكرير الزيوت المستعملة وفى طاقته تكرير ٤٠٠٠ طن فى السنة .

وفى خلال سنة ١٩٥٠ استدعى عدد من الخبراء الأجانب إلى إسرائيل لبحث إمكانيات التنقيب عن البترول فى إسرائيل، ومن هؤلاء الخبراء المستر جورج نوفر الخبير الأمريكى، وقد مكث فى إسرائيل ثلاثة أسابيع وقفل عائداً إلى الولايات المتحدة لوضع تقرير عن مهمته إلى مدير مشروع النقطة الرابعة وأذاع قبل مغادرته إسرائيل بياناً قال فيه :

« مكثت ثلاثة أسابيع فى إسرائيل قدم إلىّ المشتغلون بشئون التعدين والمناجم فيها المعلومات المساعدة لأبحاثى وأتيحت لى الفرصة للتجول فى جميع المناطق التى تتناولها أبحاثى وإنى أرى أن هناك إمكانيات لمشروعات تعدين ذات قيمة، ولكن هذا لا بد له من دراسة دقيقة ومجهودات شاقة كبيرة وإعادة نظر فى القيم وذلك قبل إصدار الحكم النهائى على مدى قابلية هذه المشروعات للتنفيذ .

وفى خلال سنة ١٩٥١ روجت الدعاية اليهودية فى العالم لفكرة « البترول فى أراضى إسرائيل) مما حمل بعض رجال شركات البترول على السفر إلى إسرائيل لدراسة هذا الاحتمال عن كثب، وقيل إن بعض الشركات الأوروبية والأمريكية أوفدت خبراء للتحقيق فى حكاية البترول هذه فى إسرائيل . وذكر فى الأوساط اليهودية احتمال عقد اتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية مع المباشرة فى « التنقيب » عن البترول حتى أن بعض المصادر اليهودية أشارت إلى احتمال الشروع فى التنقيب فى مطلع عام ١٩٥٣ .

إباحة التعامل مع إسرائيل

عجز القوانين القائمة – علاج الوضع الحالى

مما سبق يتضح مدى قيام التعامل فعلاً مع إسرائيل بفضل أعوانها فى مصر وكيف وصل إلى درجة بالغة من الخطورة – ولا نجد إيضاحاً وافياً فى بيان بعض القوانين ، والتعليمات والتشريعات اللازمة أكثر من المذكرة الإيضاحية التالية والتى هى مجمل لما سبق بيانه بخصوص مشروع قانون بمقاطعة إسرائيل ونص المشروع ذاته .

المذكرة الإيضاحية

أولاً : منذ بدأت حرب فلسطين أخذت مصر تعمل بكافة الوسائل على حماية أمن البلاد وسلامة خطوطها الحربية ومنع تموين العدو قدر إمكانها بالأسلحة والبضائع وغير ذلك .

فكانت مصر تصادر كافة البضائع التى تقع تحت يدها فى أى مكان ما دامت واردة من إسرائيل أو مصدرة إليها أو حتى إذا قامت شبهات قوية فى هذا الشأن .

ثانياً : ومنذ أعلنت الهدنة ، خفت وطأة تلك الرقابة أو الخنق الاقتصادى بالنسبة لإسرائيل ، برغم أن مصر ما زالت فى حالة حرب رسمية معها – وصدر – تنظيما لذلك الشأن المرسوم – بقانون ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ فى شأن إجراءات تفتيش السفن والطائرات وضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين المنشور فى عدد الوقائع المصرية رقم ٣٦ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ – حيث حددت المادة العاشرة منه ما يجوز مصادرته من بضائع وقصرتها تقريباً على المواد الحربية وما يتصل بها وكذلك النقود والذهب والأوراق المالية وسائر القيم المنقولة ، إلا أن المادة الخامسة عشرة من القانون ذاته أعطت لوزير الحربية حق تعديل أحكام المادة العاشرة بعد موافقة مجلس الوزراء – هذا وطبق القرار الوزارى رقم ١٢١ الصادر سنة ١٩٤٥ على منع الاستيراد من إسرائيل .

كما طبق المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ بخصوص أذون التصدير لمنع التصدير إلى إسرائيل حيث أفتى مجلس الدولة بأنه لا محل لاستصدار تشريع يختص بإسرائيل وأن القانون سالف الذكر يمكن تطبيقه على منع التصدير إليها .

وتقضى المادتان ٧٨ ، ٧٩ عقوبات على أن كل من سلم العدو مواد حربية أو حتى مواد غذائية أو تخابر مع دولة أجنبية بقصد ذلك التسليم إلى دولة معادية يعتبر مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى ويعاقب بالإعدام سواء

تحقق الغرض المطلوب أو لم يتحقق .

ثالثاً : تلك هى كافة الأحكام تقريباً الصادرة فى قانون العقوبات وفى المراسيم بقوانين وفى القرارات الوزارية التى تتعلق بالتعامل مع إسرائيل ومقاطعتها المقاطعة الاقتصادية اللازمة . ونظرة واحدة إلى تلك الأحكام يتضح منها ما يلى :

١ ــ أنه ليس بينها أى تناسق فبعضها وارد بوجه عام والبعض الآخر فى مراسيم بقوانين والبعض فى قرارات وزارية .

٢ ــ أن غالبيتها يستتبع تحميل النصوص أكثر من مرادها

٣ ــ أن غالبيتها وارد دون الإشارة صراحة إلى إسرائيل .

٤ ــ أنه ليس هناك عقوبات لمخالفة غالبية تلك الأحكام .

٥ ــ أنها كلها منصبة على إحدى حالات التعامل مع إسرائيل ــ هذا وتشتمل مقاطعة إسرائيل اقتصادياً عدة عناصر هامة يلزم إدخالها فى الاعتبار عند وضع تشريع جديد .

فيجب العمل على أن تكون النصوص الجديدة حازمة فى منع وصول البضائع إلى إسرائيل أو السماح بالبضائع المصدرة من إسرائيل بالوصول إلى أسواقها والتى يلزم فى غالبية الأحوال أن تعتبر مصر البضاعة فى طريقها إلى إسرائيل .

والمعلوم أن مصر الآن وفقاً للأحكام القائمه لا تستطيع أن تمنع تجارة

الترانسيت المباشرة وغير المباشرة الخاصة بإسرائيل عن طريقها – بمعنى أنها تصرح بمرور كافة البضائع الواردة إليها من إسرائيل والذاهبة إليها وذلك عن طريق قنال السويس . وبذلك تقوم مصر بدور المتفرج بالنسبة للبضائع الواردة من إسرائيل والذاهبة إلى بلدان البحر الأحمر – وكذلك بالنسبة للبضائع المختلفة الواردة من بلدان العالم المارة بموانى مصر فى طريقها إلى إسرائيل – سواء أنزلت البضائع بموانى مصرية برسم إعادة شحنها أم لم تنزل .

وقد أفتى بذلك الحاكم العسكرى العام وبمراجعة الخطوط الملاحية لسفن البحر الأبيض نجد أن غالبيتها على الوجه التالى .

الإسكندرية – بور سعيد – حيفا – تل أبيب – بيروت – أو بالعكس ؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصر بوضعها الحالى مع السودان وانعدام الرقابة الجمركية بين البلدين أدى إلى تهريب كافة البضائع المصرية إلى إسرائيل عن طريق السودان – وهناك إخباريات كثيرة عن شحن الأرز والأسمنت المصرى إلى إسرائيل من هذا الطريق – وذلك إما بتصديرها عن الطريق الداخل ثم على طريق موانى السودان وإما عن طريق البحر الأحمر برسم السودان – وقد عمدت مصلحة الجمارك إلى التنبيه على الشركات التى تقوم بالتصدير على الوجه الأخير بضرورة إيداع تأمين لديها إلى أن تقدم الشركات إلى المصلحة إثباتاً بوصول البضائع إلى السودان .

ومن العجيب أن غالبية الشركات لم تقدم إلى مصلحة الجمارك ذلك الإثبات . بل أكثر من ذلك أرسلت تخطرها بتنازلها عن التأمين . وغنى عن الذكر بيان الدافع الذى حدا بتلك الشركات إلى ذلك التنازل .

كما يعمد كثير من التجار إلى تصدير البضائع المصرية إلى بلاد أوربا وأسواق الشمال وكلها ترانسيت بيروت وذلك على رغم أن هناك خطوطاً ملاحية مباشرة بين الموانى المصرية والبلاد المفروض أن تصل إليها البضاعة. فما الذى يحدو بالشركات إلى الالتجاء إلى تلك الوسيلة . إن السبب فى ذلك واضح من رد جمرك بيروت على مصلحة الجمارك الذى أخطرها فيه أن ميناء حر وان الجمرك فيها لايستطيع أن يصدر شهادة تثبت أن البضائع التى أنزلت برسم الترانسيت قد أعيد شحنها مرة ثانية .

كل ذلك بالنسبة للبضائع والمصوغات والذهب وغير ذلك من أوجه التعامل مع إسرائيل ، أما أنه هل هناك نصوص تحد من تهريب الأموال وهل وضعت عقوبات رادعة فى هذا الشأن؟ ذلك ما أفصحناه وما نرمى إلى تعديله فى مشروع القانون التالى :

مشروع قانون مقاطعة إسرائيل اقتصادياً

مادة أولى :

يحظر على كل شخص طبيعى أو معنوى – أن يعقد بالذات أو بالوساطة – أيا كانت جنسية الوسيط – اتفاقات مع هيئات أو أشخاص طبيعية أو معنوية مقيمة فى إسرائيل أو منتمية إليها بجنسيتها – أو يعملون لحسابها ولو كانوا مقيمين خارج الأراضى التى تشغلها أو مقيمين فى مصر ويعملون لمصلحتهم أيا كان محل الاتفاق ، كما يحظر عليهم جميعاً أى تعامل أيا كان محل التعامل .

مادة ثانية :

وكل تعاقد أو تعامل أيا كان بين أشخاص طبيعيين أو معنويين فى إسرائيل وبين أشخاص طبيعيين أو معنويين أو غير مقيمين فى مصر – يعتبر فى حكم الاتفاق والتعامل المنصوص عليه فى المادة الأولى بالنسبة لمعاقبة من توسطوا فيه وفقاً لما بيناه فى المادة الأولى .

مادة ثالثة :

يعتبر فى حكم التعامل المنصوص عليه فى المادتين الأولى والثانية ، الاتصال بين المذكورين فى أحكام المادتين السابقتين مهما قلت درجته إذا ثبت ذلك كتابة .

مادة رابعة :

يحظر على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يقوم بالذات أو بالوساطة أو بالنيابة عن الغير أيا كانت جنسية وإقامة المصدر والمستورد — بتصدير أى بضائع أو سلع أو منتجات بكافة أنواعها ، والقراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة وكذلك السلع الخاصة بالمجهود الحربى المنصوص عليها فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ فى شأن إجراءات تفتيش السفن والطائرات وضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين — سواء أكانت منتجة أو مصنوعة فى مصر أو موجودة فى الأراضى المصرية فعلاً أم كانت واردة برسم إحدى الموانى المصرية أو أحد الأشخاص فى مصر مقيماً كان أو غير مقيم أو برسم شخص مقيم فى دولة أجنبية أخرى بما فيها إسرائيل ، إذا ثبت أن تلك السلع وجهتها النهائية هى إسرائيل أو أنها مصدرة من إسرائيل إلى أى دولة أخرى . ويعتبر من القرائن

على أن وجهة السلعة عدائية ما نصت عليه المادة الحادية عشر من أحكام المرسوم الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وبكفى للإثبات قرينتان أو أكثر .

مادة خامسة :

يحظر على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع بالذات أو بالواسطه أو بالنيابة عن الغير أيا كانت جنسية الوسيط أو إقامة الغير — البضائع والسلع والمنتجات المنوه عنها فى المادة الرابعة — أو أن يقوم بشرائها متى علم أن مصدرها الأصلى أو وجهة وصولها النهائية هى إسرائيل .

مادة سادسة :

يعتبر مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى كل من خالف أحكام أى مادة من المواد ، الخمس السابقة أو شرع فى ذلك أو اشترك فيه . وكذلك كل من يثبت علمه بإحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ولم يبلغ عنها فور علمه للجهات المسئولة .

وكذلك كل موظف معهود إليه — بحكم عمله أيا كانت تبعيته — الإشراف على تطبيق الأحكام الواردة فى هذا القانون إذا ثبت أنه تعمد التغطية على إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة سابعة :

كل من يثبت ارتكابه لجريمة الخيانة العظمى المنصوص عنها فى المادة السادسة من أحكام هذا القانون أو شروعه فيها ، يعاقب بالإعدام سواء تحقق الغرض المطلوب أم لم يتحقق ، وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة البضائع المنوه عنها فى هذا القانون أو موضوع الاتفاق أو التعامل أو الاتصال المنوه عنه إذا ضبطت — إلى جانب الحكومة .

هذ إلا أن كل ماذكرناه كان لبيان النقص وعلاجه من وجهة التشريعات القائمة — أما من وجهة السلطات المختصة بمقاطعة إسرائيل فنحن لا نجد مفرًّا من أن نقرر أنه لا يجمع بينها أى تجانس أو توافق أو اتصال منظم — فهناك مكتب لمقاطعة إسرائيل فى مصلحة الجمارك وهناك مكتب فى وزارة الحربية وهناك مكتب فى وزارة الداخلية — كما تساهم مراقبة النقد بوزارة المالية بدورها فى المقاطعة من الناحية النقدية .

وبينما تدرك إحدى تلك الجهات حقيقة الخطر المحدق بالبلاد من جراء معاونة إسرائيل على وجه السالف — تصدر جهة أخرى بياناً تقول فيه إن الازمة الاقتصادية شديدة للغاية فى إسرائيل وإن سببها هو دقة المقاطعة الاقتصادية لها وإحكامها .

لذلك فإنه من المستحسن توحيد تلك الجهات لخلق جو من التناسق

بينها تسير فى ظله أعمال المقاطعة بانتظام ودقة . ولا يفوتنا أن ننوه بمكتب المقاطعة بجامعة الدول العربية وكم أشار ذلك المكتب على المسئولين فى مصر باتخاذ إجراءات معينة ضد أشخاص بمصر فنورد على سبيل المثال :

أنه طلب إليهم إغلاق فروع مؤسسة ثبت قيامها بتعامل خطير مع إسرائيل ومع ذلك لم تحرك السلطات المصرية ساكناً، رغم أن المكتب المذكور بالجامعة العربية أشار أكثر من مرة إلى أن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى لم تغلق حتى الآن فروع تلك المؤسسة المذكورة . كما ألح فى ضرورة إجابة مطلبه تحقيقاً للرغبة فى مقاطعة إسرائيل ، وفرض الحصار الاقتصادى عليها .

ولكن يكفى أن نعلم أن المسئولين أخذ يحيل بعضهم على بعض ذلك الموضوع بحجة أنه ليس من اختصاص كل منهم .

القسم الثانى

تهريب الأموال إلى إسرائيل

تهريب الأموال مدة حرب فلسطين

سبق لنا أن أوضحنا كيف عمد السماسرة من أعوان إسرائيل فى مصر إلى استغلال الثغرة القائمة من انعدام القيود على تحويل النقد والبضائع بين مصر والسودان كوسيلة لتموين إسرائيل بالبضائع والمعدات الحربية وخلافه .

ونضيف هنا أنه بالنسبة لتحويل النقد والذهب والمصوغات فقد أوضحت الإحصائيات التى أجريت بعد إلغاء الأمر العسكرى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٨ السابقة الإشارة إليه مدى جسامة ترك حرية التحويل بين مصر والسودان وأثرها فى تهريب الأموال مدة حرب فلسطين .

هذا وقد طالبت مصلحة الجمارك مراقبة النقد فى وزارة المالية مراراً وتكراراً بوضع حد للتهريب عن طريق السودان لما ترامى إليها من أن غالبية اليهود فى مصر فى ذلك الوقت يهربون أموالهم عن هذه الطريق .

كما أفتى مجلس الدولة بجواز وضع تلك القيود التى تنظم التحويل بين مصر والسودان ومع ذلك لم يستجد شىء برغم إعداد مشروع قرار وزارى فى هذا الشأن نورده فيما يلى :

« نظراً لأن للسودان رقابة على النقد منفصلة عن الرقابة على النقد فى مصر لذلك — مؤقتاً وريثما يتم توحيد الرقابة على النقد فى مصر والسودان — فإنه

لا مناص – حفظاً للثروة القومية وإيقافاً لعمليات التهريب – من استصدار قرار وزارى يتضمن ما يلى :

أولاً : ضرورة خضوع استيراد وتصدير النقد بين مصر والسودان للتعليمات التى قررتها اللجنة العليا للرقابة على عمليات النقد الأجنبى بخصوص استيراد وتصدير النقد بين مصر وكافة الدول الأخرى .

ثانياً : بالنسبة للتعامل بالذهب بين مصر والسودان يقرر ما يلى :

١ – يحظر تصدير الذهب إلى السودان .

٢ – يسمح باستيراد الذهب من السودان ويعامل الذهب المستورد بنفس المعاملة المقررة لاستيراده من أى قطر خارج مصر .

٣ – تعامل المصوغات نفس المعاملة التى تعامل بها إزاء خروجها أو دخولها من مصر أو إليها من أى قطر خارجى .

هذا فضلاً عن الأموال التى هربت مدة حرب فلسطين عن طريق فشل نظام إثبات الاستيراد السابق إيضاحه ، كما التجأ أيضاً أعوان إسرائيل فى مصر إلى تسهيل تحويل رءوس أموالهم وأموال إخوانهم إلى الخارج عن طريق الجهات الرسمية .

فبينما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ – ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ – ١٩٥٠ الخاص بالرقابة على النقد الأجنبى بأنه يحظر تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية ...

نجد أن غالبية التحويلات الرأسمالية كان يوافق على إجرائها . دون صدور قرار بها من وزير المالية .

كل ذلك رغم أن مجلس الدولة قد افتى فى مناسبات عديدة بأنه لا يجوز لوزير المالية قانوناً أن يتنازل عن أى حق مخول له بمقتضى القانون أو ينيب غيره فيه لأن الحق المقرر له فى أى شأن وارد فى القانون يماثل الحق المقرر للوزير فى إعداد القرارات الوزارية لتنفيذ أحكام القانون .

ولما كان لم يصدر فى شأن التحويلات الرأسمالية إلى الخارج أي قرار وزارى فان إجراء تلك التحويلات الطائلة أوقات حرب فلسطين مباشرة لصالح كثير من اليهود يعتبر من قبيل إبداء العون لإسرائيل فى محنتها خاصة ، وأن تلك الأموال أعيد تحويلها إلى إسرائيل من الجهة التى حولت إليها من مصر .

بل إن أولئك الأعوان قد وافقوا على إجراء تحويلات رأسمالية ضخمة لأشخاص — اعترضت على تحويل أموالهم رسمياً إدارة الأمن العام بالداخلية لخطورة الأشخاص المخول لهم المبالغ من صهيونيين وشيوعيين وخلافهم كما ورد فى الاعتراضات الرسمية .

فبماذا يفسر كل ذلك ؟ بماذا يفسر تحويل أموال شخص قالت عنه السلطات المسئولة عن الأمن إنه يعتنق المبادئ الشيوعية وعضو فى الحزب الشيوعى بباريس وبأنه أقام مدة فى يوغوسلافيا ، كما التحق بالفرقة اليهودية

الشيوعية لمحاربة الجنرال فرانكو ، كما أنه صهيونى معروف ومراقب وأنه دائماً موضع ريبة وشبهة وأنه التحق بالفرقة اليهودية بالجيش البريطانى .

وبماذا نفسر تحويل رءوس الأموال لأشخاص معتقلين لخطورتهم ونشاطهم المضاد للبلاد وطلبت السلطات المسئولة عدم تحويل أموالهم لهذا السبب ؟

بماذا نفسر كل ذلك ؟ إلا بأنه من قبيل التعاون بين عملاء إسرائيل فى مصر فى كل مكان .

هذا ، خاصة وأن المبالغ التى حولت لليهود لم يطلب عنها شهادة بأن الضرائب المستحقة عليها قد دفعت . فإذا أدخلنا فى الاعتبار أن البلاد كانت فى حالة حرب مع إسرائيل وتعمل بكل الطرق على عدم تمويلها بالمال أو العتاد — لتبينا ما فى ذلك من خيانة عظمى للوطن فى محنته .

هذا ، كما أنه لم يكن يطلب تقديم ما يثبت ملكية طالب التحويل للمبالغ الطائلة التى يطلب تحويلها — فلو فرض ورأت الجهات المختصة عدم السماح بتحويل أموال بعض الأشخاص إلى الخارج فإنه وفقا للإجراءات التى كانت متبعة فى أوقات الحرب مع إسرائيل كان يمكن للأشخاص غير المرغوب فى تحويل أموالهم أن يلجأوا إلى آخرين لا يرقى إليهم الشك ويطلبوا التحويل بأسمائهم — وهو تحايل مكشوف ولكن القانون يقف أمامه مكتوف الأيدى .

كما كانت تتطلب الموافقة على التحويل إلى بلاد الإقامة الدائمة لأشخاص كانوا مقيمين فى مصر ولهم أموال فيها ثم غادروها إلى الخارج — كانت الموافقة تتطلب تقديم ، الشخص طالب التحويل مستندات تثبت قبول السلطات المختصة فى البلاد التى سيقيم فيها إقامة دائمة قبول مطلبه هذا — وذلك للتأكد من عدم تهريب هذه الأموال إلى إسرائيل إلا أنه درج على الاكتفاء بأى خطاب وارد من أى شخص فى الخارج يخطرها فيه بأنه له أموال فى مصر وبأنه أجنبى مقيم فى بلد أجنبى ويطلب تحويل أمواله — كان هذا يكفى لكى تسمح الإدارة بفتح حساب غير مقيم له فى مصر يضع فيه أمواله ويحول منها كيفما شاء .

ومما يؤيد هذا الاستهتار البالغ بأموال البلاد والعمل على منع تسربها إلى إسرائيل فى العهد البائد إسناد تلك المناصب الأساسية فى هذا الشأن إلى طائفة من اليهود وذلك فى فترة كانت البلاد فيها جاهدة فى مراقبة نشاط اليهود فى مصر ومتمسكة بمبدأ منعهم من تهريب أموالهم إلى الخارج حتى لا يحول العدو أثناء محاربته لها بأموال مصرية ، فكان أن أصبحت التحويلات تتم فى سهولة ويسر دون طلب أى مستند يكشف الأمر على حقيقته .

وعلى سبيل المثال نذكر أنه حدث إبان حرب فلسطين أن تقدمت عائلة من اليهود المستوطنين فى مصر تطلب تحويل مبلغ يربو على

ثلاثين ألف جنيه دون تقديم مستندات كافية لإمكان التحويل، إلا أن البنك الذى كان قائماً بالوساطة فى العملية أخطر مراقبة النقد بأن أصحاب الطلب قد سحبوا جميع أموالهم ؛ كما ثبت أن تلك العائلة غادرت البلاد نهائيًّا.

فهل تعلم أيها القارئ ما السبب فى ذلك ؟ من العجيب أن السبب كان طلب المسئولين على غير عادتهم مستندات إثبات ملكية الأموال المطلوب تحويلها .

إلا أن مراقبة النقد لم تسأل بعد ذلك كيف تسرب ذلك المبلغ بصحبة العائلة التى غادرت القطر نهائيًّا — ومن الواضح أن ذلك المبلغ وغيره قد تسرب عن طريق السوق السوداء .

وما دمنا قد تعرضنا للسوق السوداء فلا بد أن نذكر أن غالبية القائمين على تلك السوق هم من اليهود وقد بين المسئولون عن الأمن العام خطورة نشاطهم مراراً وتكراراً وهم موزعون فى جميع أنحاء القطر كشبكة من العصابات المختصة بالتهريب على هيئة صيارف أو محلات عرض للعملات الذهبية .

إلا أنه مما يؤسف له أن مراقبة النقد نفسها هى التى سمحت لبعض هؤلاء الصيارف بالتعامل فى النقد الأجنبى ثم عادت فسحبت ترخيصها لأنه مخالف لأحكام قانون الرقابة على النقد الذى يحتم إجراء التعامل فى النقد الأجنبى عن طريق البنوك المعتمدة فى هذا الشأن من وزير المالية .

ولا شك أن كثيراً من أموال اليهود قد تسربت إبان حرب فلسطين عن طريق السوق السوداء والقائمين عليها من أعوان إسرائيل فى مصر بطرقهم العجيبة التى يلجأون إليها إذ يدفع إليهم طالب التحويل قيمة ما يريد تحويله بالعملة المصرية على أن يسلم إيصالاً ، صغيراً يقدمه فى الخارج إلى الوكلاء التابعين لهم فيقبض المبلغ المدفوع فى مصر بالعملة الأجنبية فى الخارج مما يعتبر مقاصة مخالفة لأحكام المادة الأولى من القانون الخاص بالرقابة على النقد الأجنبى فى مصر .

ثم يرسل الوكيل فى الخارج تلغرافا مضمونه « إن البضاعة وصلت » أو الملابس وصلت

وهكذا يعمل أعوان إسرائيل فى مصر جاهدين على تحويل أموال المهاجرين إلى الوطن القومى لليهود .

أثر أعوان إسرائيل فى العمل على خفض قوة شراء الجنيه المصرى فى الأسواق العالمية

إن أول ما ينبغى على المسئولين اتخاذه إزاء سياسة العمل على اتخاذ الجنيه المصرى كعملة دولية فى تجارتنا الخارجية هو العمل على دعم مركز الجنيه المصرى فى الأسواق العالمية .

إلا أنه منذ خروجنا من الكتلة الاسترلينية ، والأموال تهرب من مصر بشكل خطير دون اتخاذ محاولات جدية لتعديل النظم الفاشلة القائمة بتشديد الرقابة أو أخذ المخالفين بشدة .

كما أن قانون الرقابة على النقد ذاته لا توجد به أية أحكام رادعة لتهريب الأموال فى الوقت الذى يجب أن يعتبر فيه تهريب الأموال خيانة عظمى سواء من المهرب أو من مساعده على ذلك من موظفين عموميين .

وقد أدى اندفاع الأموال المصرية إلى الخارج ، للعوامل السالفة وغيرها مما بيناه ، إلى خفض قيمة الجنيه المصرى فى الأسواق العالمية تطبيقاً لقانون العرض والطلب وذلك لزيادة عرضه للبيع عند إجراء التحويل من مصر إلى الخارج .

ومما يسترعى الانتباه أن السياسة التى ترتب عليها إغراق الجنيه المصرى

فى الأسواق العالمية كانت مقارنه لجعل الجنيه المصرى العملة الرئيسية فى مدفوعاتنا وفى اتفاقيات الدفع فكيف يتأتى لنا الوصول إلى ذلك الغرض إذا كنا نعمل فى نفس الوقت على هدم كيان عملتنا فى الأسواق العالمية وإلى زعزعة الثقة فينا .

هذا وقد كان لما تسبب فيه الاستعمار البريطانى وأذنابه من أعوان إسرائيل من حوادث أدت إلى إيجاد ذعر مالى فى البلاد — أكبر الأثر فى اندفاع رءوس الأموال إلى الخارج .

فإذا أضفنا إلى كل ما سبق أن عدد المفتشين المنوطة بهم الرقابة على النقد ومكافحة التهريب والسوق السوداء لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة . . يتضح لنا أن الأساس الذى نحاول أن نبنى عليه سياستنا النقدية أساس واه — بل أساس مواده متفجرة .

فهل بعد ذلك إذا ما انهارت نظمنا وحياتنا الاقتصادية أو تفجرت الأزمات تلو الأزمات تقضى على شعبنا — نلوم غير أنفسنا أو أعوان إسرائيل ! !

النقد الإسرائيلى

قامت دولة إسرائيل وليس لها نقد خاص بها ولذلك عمدت إلى الاتفاق مع بنك « انجلو فلسطين » الذى أصبح اليوم البنك الوطنى لإسرائيل ، على أن يقوم البنك المذكور بإصدار أوراق مالية تعتبر نقداً قانونياً لإسرائيل لدفع أى مبلغ كان . وفعلاً بدأت دائرة الإصدار فى البنك المذكور بإصدار الأوراق المالية وطرحها فى الأسواق بمعدل ٨٠٠ ألف ليرة فى الشهر مغطاة كلها بنقد أجنبى فى الأول ثم بسندات خزنية وسندات أراضى حكومية ونهج البنك على إصدار تقارير أسبوعية عن حالة النقد المتداول ونواحى تغطيته .

وفى أول يناير سنة ١٩٤٩ أصبح النقد الإسرائيلى يطرح فى الأسواق بمعدل ١,٦٠٠,٠٠٠ ليرة فى الشهر وظل هذا شأنه طيلة سنة ١٩٤٩ كلها وفى مطلع سنة ١٩٥٠ ارتفع هذا الرقم إلى مليونى ليرة فى الشهر طيلة السنة كلها ثم زاد هذا الرقم سنة ١٩٥٠ فأصبح يطرح بمعدل ٢,٣٠٠,٠٠٠ ليرة فى الشهر .

وقد تدرج النقد الأجنبى فى التغطية من ١٠٠ ٪ من النقد المتداول عند صدور النقد الإسرائيلى إلى ٨٠ ٪ فى يناير سنة ١٩٤٩ ثم ٦٠ ٪ فى يناير ١٩٥٠ ثم إلى ١٣ ٪ فى يناير ١٩٥١ وفى نوفمبر سنة ١٩٥١ دلت

التقارير الأسبوعية عن حالة النقد الإسرائيلى أن التغطية بالنقد الأجنبى بلغت أقل من ٣ ٪ وأنه لم يكن فى نبذات التغطية من النقد الأجنبى سوى ٨ ملايين دولار لتغطية ٦٧ مليون ليرة فى إسرائيل من النقد المتداول حينذاك.

وفيما يلى جدول بأوضاع النقد الإسرائيلى بين التاريخين ٦ — ١٠ — ٤٨ ١٥ — ١١ — ٥١ وتدرج النقد الأجنبى « وسندات الخزينة » و « سندات الأراضى » فى تغطية هذا النقد.

النقد الإسرائيلى المتداول بين ٦—١٠—٤٨ ، ١٥—١١—١٩٥١ بالليرات

التاريخ	نقد أجنبى	سندات خزينة	سندات أراضى	المجموع
٦ — ١٠ — ١٩٤٨	٣٨,٢٧٥,٠٠٠	—	—	—
٧ — ٩ — ١٩٤٩	٢٤,٧٩٢,٠٠٠	١٥,٨٥٠,٠٠٠	٤,٢٤٨,٠٠٠	٤٤,٨٩٠,٠٠٠
٤ — ١٠ — ١٩٥٠	١٤,٨١٦,٢٣٨	٢٤,٤١٠,٠٠٠	٣٠,٤٨٨,٠٠٠	٦٩,٧١٥,٢٣٨
١ — ٨ — ١٩٥١	٢,٧٦١,٣٣٨	٢٧,٦٠٠,٠٠٠	٥٧,٤٨٠,٠٠٠	٨٧,٤٨١,٧٣٨
٣ — ١٠ — ١٩٥١	٢,٧٦١,٧٣٨	٢٦,١٥٠,٠٠٠	٦٦,٠٢٤,٠٠٠	٩٤,٩٢٥,٧٣٨
١٥—١١—١٩٥١	٢,٧٦١,٧٣٨	٢٢,٧٩٠,١١١	٧١,٣٢٨,٠٠٠	٩٦,٨٧٩,٧٢٨

ويدل هذا الجدول على أن حكومة إسرائيل أسرفت فى إصدار سندات الأراضى التى تضمنها « أراضى الحكومة » للحصول على النقد الأجنبى ويصدر وزير المالية بموجب صلاحياته القانونية « سندات الأراضى » بفائدة ٣ ٪ تسدد خلال ١٥ سنة من تاريخ إصدارها . ويبدأ التسديد

بعد ثلاث سنوات وستة أشهر من تاريخ الإصدار ويخول القانون وزير المالية إصدار هذه السندات للحصول على نقد أجنبي بضمانة «أراضي الحكومة» ويخصص القانون دخل هذه السندات لأهداف « الميزانية الإنشائية» لحكومة إسرائيل .

أما سندات الخزينة فيصدرها وزير المالية بعد موافقة البرلمان للنفقات العامة وأي مبلغ آخر تضيفه الحكومة إلى ميزانية الدفاع ما دامت حالة الطوارئ قائمة . وهذه ، السندات قصيرة الأجل تستهلك خلال سنة واحدة من إصدارها .

ويلاحظ أن سندات الخزينة قد أوقف إصدارها منذ شهر نيسان عام ١٩٥١ بينما استمرت الحكومة اليهودية بإصدار سندات الأراضي ذات الأجل الطويل والاستعانة بها محل سندات الخزينة القصيرة الأجل ، في سد العجز الجاري في ميزانية الدفاع أيضاً .

والقيمة الاسمية لليرة الإسرائيلية الآن ٢,٨ دولار في المعاملات الرسمية ولكنها في السوق التجارية في إسرائيل بالذات لا تساوي أكثر من ٣٥ ٪ من الدولار .

الحركة المالية في المصارف

تقول نشرة مكتب الإحصاء المركزي لحكومة إسرائيل إن قيم الودائع في البنوك ، ومؤسسات التسليف المالية الأخرى في ارتفاع مطرد ، وإن ودائع الحكومة في هذه المؤسسات المالية تبلغ ١٠ ٪ من مجموع الودائع فيها . والجدول التالي يبين سير هذا الارتفاع .

الودائع فى المصارف ومؤسسات التسليف الأخرى

نوع الودائع	نهاية يناير سنة ١٩٥١	أول سبتمبر سنة ١٩٥١	نسبة الزيادة
ودائع تحت الطلب	١٣٥,٢٧٠,٣٣١ ليرة	١٥٥,٢٩٠,٥٤٣ ليرة	١٥ ٪
ودائع لمدة معينة	٢٠,٥٣٨,٨٠٦ »	٢٢,٠٧١,٦٥٥ »	٧ ٪
ودائع الحكومة لمنح القروض	١٣,٠٤٩,٤١٠ »	٢٠,١٠٦,٠٨٩ »	٥٤ ٪
	١٦٨,٨٥٨,٥٤٧ »	١٩٧,٤٦٨,٢٨٧ »	١٦ ٪

ويلاحظ هنا أن الودائع لمدة معينة فى البنوك هى أبرز طواهر الوفر وأنها سارت فى هذا الجدول سيراً بطيئاً خلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٥١ فى حين أن أصحاب الودائع يقبلون على وضعها فى المصارف « تحت الطلب » وفى هذا مظهر من مظاهر التضخم فى الاقتصاد الوطنى لإسرائيل .

القسم الثالث

إسرائيل تتقدم بمعونة من ؟

إسرائيل تتقدم

ألقى دافيد بن غريون رئيس وزراء إسرائيل – خطاباً فى البرلمان اليهودى بتاريخ ١٣ – ٥ – ١٩٥٢ استعرض فيه ما حققته إسرائيل خلال الفترة التى انقضت منذ تأسيسها حتى تاريخ الخطاب، وعالج المشاكل الاقتصادية التى تعانيها إسرائيل، ورسم الخطوط التى ستسير عليها الحكومة فى معالجة تلك المشاكل. وفيما يلى ما قاله بن غريون :

زيادة السكان :

« كان عددنا قبل ثلاث سنوات وتسعة أشهر ٦٥٠ ألف ولكننا استطعنا مضاعفة هذا العدد اليوم – فقد حملنا من المهاجرين اليهود خلال هذه المدة ٦٨٤ ألف إلى إسرائيل. وبلغ النمو الطبيعى عندنا فى المدة نفسها حوالى ١٠٠ ألف – وبذلك كانت نسبة النمو عندنا ١٢٠ ٪ خلال المدة المذكورة ».

الجيش للحرب والإعمار :

والجيش عندنا منذ أن توقفت المعارك قد زاد عدده وتقوى فى تنظيمه وتدريبه وتسليحه فى البر والبحر والجو – ولقد نجحنا فى التجربة الجزئية

التى قمنا بها ، والتى كان الكثيرون لا يؤمنون بنجاحها ، وهى جعل الجيش عندنا جهازاً لإعداد « شباب الطلائع المحاربة » فقد قام الجيش على تدريب وتخريج آلاف الفتيان والفتيات ، وقد برهنت تنظيمات « المخال » على قدرتها التدريبية وقيمتها الطلائعية وأصبحت القوة الرئيسية عندنا فى إعمار القفر وإعمار نقاط (مستعمرات) الحدود الخطرة . فلم يمض على تشكيل هذه المنظمات غير سنتين فقط ومع ذلك فإن أولئك الفتيان يعمرون الآن ١٥ نقطة (مستعمرة) بالإضافة إلى نقاط الحدود الأخرى الممتدة فى الجنوب الغربى والشمال الشرقى من إسرائيل .

وقد أصبحت نقاط الحدود هذه سلسلة دفاع فولاذية فى وجه الحدود الخطرة ويعمل الآن على إقامة مستعمرات جديدة لمنظمات « مخال » فى أطراف النقب و وادى عربه على شاطئ البحر الميت .

وتسير فرق « الجادتاع » فى أثر « نحال » من حيث تلقى الثقافة العسكرية والتدريب العسكرى على أيدى ضباط الجيش النظامى ، ولفرق الجادفاع مركز الآن فى « باراورا » وهى نقطة تقع على بعد ٢٠ كيلو مترا شمالى ايلات « العقبة » .

التقدم الزراعى :

وفى خلال مدة قيام إسرائيل استطعنا أن نعمل ما عمله أجدادنا طيلة

السبعين سنة الماضية — فقد كان عدد المستعمرات اليهودية قبل دولة إسرائيل لا يزيد على ٣٠٠ مستعمرة . ولكن مستعمراتنا الآن هى ضعف هذا العدد . وكانت المستعمرات السابقة لا تستغل أكثر من نصف مليون دونم ، ونحن نستغل اليوم ٣,٩٠٠,٠٠٠ دونم منها نصف مليون دونم يستغله رعايانا العرب .

إن هذا المشروع الزراعى العظيم الذى لم يشهد اليهود مثله فى تاريخهم يقوم به اليوم المهاجرون اليهود من اليمن ومراكش والعراق وتركيا وتونس ومصر مع يهود شرق أوربا مع طلائع يهود إنجلترا وأمريكا والأرجنتين وجنوب إفريقيا وبلاد غرب أوربا وقد قام هؤلاء المهاجرون مع الجيش والحكومة بتشجير ٢٥ مليون شجرة فوق الـ ١٢٥ ألف دونم وذلك بالإضافة إلى الـ ١٢ مليون شجرة فوق ٦٠ ألف دونم التى شجرناها خلال الثلاثين سنة التى مضت قبل قيام دولة إسرائيل .

وكان لدينا ٦٩٣ تراكتورا فقط فأصبح عددها الآن بعد قيام الدولة حوالى ٤٠٠٠ تراكتور — وضاعفنا مساحة أراضى الرى لدينا فأصبحت ٢٢٠ ألف دونم — وزادت مساحة الأراضى المزروعة بالخضار والعلف من ١٠٤ آلاف دونم إلى ٣٤٠ ألفاً .

المساكن :

وأقيمت ٧٥ ألف وحدة سكن دائمة للمهاجرين و ٥٧ ألف وحدة مؤقتة وبلغت تكاليف هذه الوحدات جميعها ٧٢ مليون ليرة .

المواصلات :

وعبد ٥٥٠ كيلو متراً من الطرقات الجديدة فى « الحلبيل » وفى السهل الساحلى وفى طريق القدس وفى النقب ، وذلك بالإضافة إلى ٥٣٥ كيلومترا من الطرقات التى كانت قائمة قبل الدولة — وقد وسعت الطرقات القديمة وأصلحت وتعتبر إسرائيل الآن من البلاد القليلة المشهورة بجودة طرقاتها المعبدة .

واستودعت ميناء حيفا سنة ١٩٥١ من بضائع الواردات (١,٣٢٤,٢٤٨) طناً مقابل ٢٣٦,٦٥٢ فى سنة ١٩٤٩ أو ما يعادل خمسة أضعاف — أما مطار اللد فقد أصبح مركزاً عالمياً للطيران ، وفى سنة ١٩٤٩ هبطت فيه ١٧٠٠ طائرة أما فى سنة ١٩٥١ فكان مجموع الطائرات التى هبطت فيه يقدر بـ ٣٣٠٠ طائرة . وقد حملت الطائرات اليهودية ٣٥٠٠ مسافر فى سنة ١٩٤٩ وارتفع هذا الرقم إلى ٣١ ألفاً فى سنة ١٩٥١ .

وكان الأسطول التجارى اليهودى لا يزيد على أربع بواخر مجموع

حمولتها ٦ آلاف طن و ١٠٠ بحار . أما فى سنة ١٩٥١ فقد بلغ عدد قطع هذا الأسطول ٣٤ باخرة كبيرة وصغيرة مجموع حمولتها ١٢٠ ألف طن يعمل فيها ١٢٠٠ بحاراً .

التقدم الصناعى :

« تطورت الصناعة عندنا بسرعة — وكان عدد الكاسبين فى الصناعة سنة ١٩٤٩ ، حوالى ٨٠ ألفا فأصبح فى نهاية سنة ١٩٥١ حوالى ١١٩ ألفاً . وأقيمت خلال ذلك صناعات أساسية عندنا من شأنها تقوية أمن الدولة وسلامتها والأخذ بيدها إلى الاستقلال الاقتصادى — ومن الصناعات التى أقيمت وتقام الآن ، صناعة تجميع السيارات ، والكاوتشوك ، والأنابيب والسماد والأدوية والبلاستيك والمواد المتفجرة والمعادن والخشب والنسيج والعصير المكثف والشيكولاتة والزجاج والأدوات والأثاث . ومنذ إقامة الدولة استوردنا ماكينات صناعية قيمتها ٢٦ مليون ليرة . وأصبح جزء كبير من مصانعنا يضاهى الآن المصانع الأمريكية المماثلة ، وفى الثمانية والعشرين شهراً الأولى من تأسيس الدولة اليهودية أقمنا ٢٢٥٠ مشروعاً صناعياً ضمت ١٥٤٠٠ عامل وفى الـ ٢١ شهراً الأخيرة التى انعقدت على تأسيس مؤسسة مركز الاستثمار ، أى فى المدة الواقعة بين آذار سنة ١٩٥٠ ونهاية سنة ١٩٥٠ صدق على ٦٥١ مشروعاً . وتقدر رءوس الأموال التى طرحت

للاستثمار فيها بـــ ٨٤ مليون ليرة، منها ٨ ملايين حكومية من أموال القرض الأمريكى و ٣٧ مليونا من رءوس الأموال المحلية ، ٣٩ مليوناً رءوس أموال من الخارج (منها ١٥ مليوناً من أمريكا وكندا بسعر الليرة الرسمى للدولة) . وهناك ١٢٩ مشروعاً من المشروعات المصدق عليها قد باشرت الإنتاج ورأس مالها ٢٠ مليون ليرة . وهناك ٦٧ مشروعاً قد أنجزت أبنيتها وتباشر إنتاجها عما قريب . ويقدر ثمن منتجات المشروعات المصدقة التى باشرت العمل والتى ستباشره عما قريب بـــ ٣٥ مليون ليرة فى السنة ومن شأن هذه المشروعات أن توفر للدولة فى السنة مالاً يقل عن ٢٠ مليون ليرة سواء عن طريق التصدير أو توفير الاستيراد » .

زيادة الدخل القومى :

« وقد زاد الدخل القومى من نهاية سنة ١٩٤٩ حتى نهاية سنة ١٩٥١ من ١٥٠ مليون ليرة إلى ٤٤٠ مليوناً ، وزاد عدد الكاسبين خلال هذه المدة من ٢٠٠ ألف إلى ٥١٠ آلاف شخص » .

الكنوز الطبيعية :

وكان هناك من يظن أن أرضنا فقيرة ولكن الأبحاث التى قامت بها قوى العلم فى أوساط الجيش والأوساط المدنية دلت على وجود كنوز طبيعية

فى باطن الأرض لو استغلت بكاملها لغيرت مصير البلاد ولا تزال هذه الأبحاث فى مراحلها الأولى .

وقد اكتشفت مناجم غنية بالفوسفات وباشرنا استغلالها للاستهلاك الداخلى ومن المنتظر أن نتمكن من تصدير النحاس والمنغنات والكاولين والكبريت . وتحتوى كنوزنا الطبيعية على الحديد والرصاص ولكن لم يتضح لنا بعد مدى إمكانية استغلال هذين المعدنين ، وهناك احتمال بوجود معادن أثمن من هذه فى بلادنا (يقصد البترول) .

وإذا كان من الصعب علينا الوصول إلى الاستقرار الاقتصادى فى سنة أو سنتين فمما لا شك فيه أننا سنصل إلى هذا الاستقرار بعد فترة من السنين إذا واصلنا جهودنا لتحقيق مشروعاتنا الزراعية والصناعية .

التعليم :

« لم يقتصر مجهودنا خلال مدة دولة إسرائيل على تنمية عدد السكان وتوسيع الثروات القومية — وقد شملت جهودنا ناحية المعارف والثقافة — ففى سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ كان عدد الطلاب فى المدارس الأولية والثانوية ٨٧ ألفا و ٦ آلاف طالب عربى . أما فى السنة الحالية فإن المدارس تضم ١٨١ ألف طالب يهودى و ٢٣ ألف طالب عربى . وارتفع عدد الطلاب فى المدارس الثانوية من ١١٥٩٦ طالبا فى سنة ١٩٤٨ إلى ١٦٠١٧ طالبا

فى السنة الحالية . ويبلغ عدد طلبة المدارس الصناعية الآن ٩٥٣٩ طالباً » .

الناحية المعنوية :

والواقع أن الأحداث العظيمة التى تمت فى إسرائيل لا يمكن تقديرها من حيث « الكم » فقط فلا تقاس هذه العظمة بعدد السكان أو عدد المصانع والمدارس فقط وإنما لناحية « الكيف » فيها شأن عظيم أيضاً . فلقد أحدثنا انقلاباً عميقاً أساسيًّا فى حياة الجماهير — انقلاباً عميقاً فى نفسية اليهودى الذى حملته الهجرة من مختلف قارات العالم إلى إسرائيل .

إن كل فرد فى الشعب اليهودى كان يدرك المجهود الذى تطلبته حروب استقلالنا فى أيام تلك الحرب ولكن ليس كل يهودى يدرك أن معركة إسرائيل هى معركة مثلثة : عسكرية وسياسية واقتصادية ، وأن أية واحدة منها لم تنته بعد تماماً ، وأن كل واحدة منها تتطلب منا مجهوداً متواصلاً وأن كلا من هذا الثلاثى مرتبط بالآخر .

إن التجربة الاقتصادية ليست أقل خطراً وأهمية من التجربة الحربية بل هى أطول عهداً وأوعر سبيلاً ولقد كانت تصرفات الحكومة فى السنوات التى انقضت على قيام الدولة اليهودية تدل على أنها لم تستهن بهذه التجربة الاقتصادية .

الإعمار وموارده :

لقد أكسبتنا مشروعات الهجرة والدفاع والإنشاء ثروة فى القوى البشرية وكلفتنا حتى نهاية سنة ١٩٥١ حوالى ٣٠٠ مليون ليرة أو ٨٢٨ مليون دولار. ولم يزد ثمن الصادرات التى أنتجناها وبعناها للخارج على ٣٧ مليون ليرة أو حوالى ١٠٥ ملايين دولار . أما العجز بين الرقمين وهو ٢٦٣ مليون ليرة أو ٧٢٣ مليون دولار فقد غطته أموال الجبايات والقروض والمنح والثروات الداخلة إلى إسرائيل فى مختلف الصور ؛ وهناك قسم كبير من فروق الواردات الزائدة على الصادرات قد استثمر فى مشروعات منتجة عاملة على زيادة الإنتاج وتقويته مما ستظهر آثاره فى السنوات القريبة .

لقد أنفقت الحكومة ووظفت خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من ١٨٠ مليون ليرة فى البلاد منها ٢٤ مليوناً فى الصناعة و ٤٦ مليوناً فى الزراعة و ١٧ مليوناً فى المواصلات وأكثر من ٣٦ مليوناً فى إسكان المهاجرين و ٧ ملايين لإسكان الجيش الدائم و ٤٨ مليوناً على الأشغال العامة .

ومع ذلك فقد كان قسم كبير من فروق الواردات الزائدة على الصادرات بضائع استهلاك . ونحن لا نستطيع أن نستمر زمناً طويلاً نستهلك أكثر مما ننتج ونشترى أكثر مما نبيع . وهذه إحدى مشكلاتنا وليست كل مشكلاتنا . فهناك سبعمائة ألف مهاجر الذين حملناهم إلى

إسرائيل فى عهد الدولة اليهودية . هؤلاء لا يمكن القول بأنهم استقروا — واستوعبتهم البلاد استيعاباً كاملاً وأصبحوا عالة على أنفسهم ، ثم هناك الهجرة اليهودية التى اضطررنا إلى تضييقها لعوامل اقتصادية .

خلل الميزان التجارى : أسبابه وعلاجه :

لقد رأت الحكومة وجوب حشد رءوس الأموال من الخارج لسد الثغرة الواسعة فى ميزان الواردات والصادرات . وسبب هذه الثغرة ثلاثة عوامل ليس من السهل التغلب عليها والتخلص منها وهى :

(ا) حاجات الدفاع ومستلزماته الكثيرة .

(ب) نفقات التأسيس فى الدولة .

(جـ) استيعاب مئات الألوف من المهاجرين الفقراء مما لا مثيل له فى أى بلد من بلا د العالم .

وما كنا لنستطيع الاعتماد فى سد هذه الثغرة على وسائلنا وأموالنا المحلية عن طريق مصادرة هذه الوسائل والثروات الأهلية كما تقترح الأحزاب اليسارية — ومع ذلك فإن تنفيذ هذا الاقتراح ليس من شأنه أن يسد حاجاتنا الكثيرة . ولن تغنينا المصادرة عن مد أيدينا إلى الخارج . وفى الوقت نفسه لم نعمل باقتراح الأحزاب اليمينية القائل بتسليم أنفسنا بدون قيد أو شرط لرءوس الأموال الأجنبية ، وإنما عملنا شيئاً وسطاً — فقد استعرضنا

الشعب اليهودى فى الخارج لمد يده إلينا وفى الوقت نفسه طلبنا مساعدات دولية من « أصدقائنا » وأسفرت خطواتنا هذه عن نجاح . وهيأت لنا مئات ملايين الدولارات تدفقت علينا ونحن فى أشد الحاجة إليها — ومع ذلك فقد ظلت الثغرة قائمة ينبع منها التضخم الذى نعانيه وما يلامس هذا التضخم من أخطار مادية وأخلاقية .

إننا نستطيع التغلب على هذه الصعوبات اذا توفر لنا العزم على ذلك. وإذا تعاونت الحكومة والشعب — وهذا يتطلب الصبر والمثابرة وبذل الجهود مدة هى أكثر من سنة — إن هذا الذى نعمل للوصول إليه من الاستقرار الاقتصادى رهن بصدق عزيمتنا على تحقيقه .

السياسة الزراعية :

يترتب علينا قبل كل شىء أن نؤمن غذاءنا من أرضنا . لقد وسعنا وسائل الإنتاج الزراعى . ولكن يترتب علينا فى المدة القريبة أن نضمن الغذاء لمليونى إسرائيلى من إنتاجنا الزراعى — وعلى كل فليس لنا مناص من الاعتماد على حاصلات أراضينا ما دمنا لا نملك النقد الأجنبى لشراء هذه المؤن من الخارج . وليست هذه ضرورة اقتصادية فحسب وإنما هى أيضاً حاجة دفاعية فى الدرجة الأولى — إن الحكومة ترى من واجبها تشجيع الإنتاج الزراعى وتوجيه المهاجرين إلى العمل الزراعى وتهيئة الجيل الجديد

لاستغلال الأرض واستنبات خيراتها . وتعمل وزارة الزراعة الآن بكافة الوسائل الممكنة لزيادة حاصلات القمح والشوفان من ١٣ ألف طن فى العام الماضى إلى ٣٥ ألفا فى هذا العام وزيادة محصول العلف من ٣٣ ألف طن إلى ١٢٠ ألف طن وزيادة محصول القطانى من ١٠٠٠ طن إلى ١٠ آلاف طن وزيادة محصول البذور الزيتية من ٢٥٠ طناً إلى ١٠ آلاف طن، وزيادة محصول الخضار من ١٤٥ ألف طن إلى ٢٥٥ ألف طن وزيادة محصول البطاطا من ٣٦ ألف طن إلى ٥٣ ألفا — وستزيد الأراضى المستثمرة هذا العام نصف مليون دونم .

ومع كل هذا فإن هذه الحاصلات الزراعية لا تكفى السكان ولا تسد حاجاتهم وستجعل الحكومة استيراد المؤن والوسائل اللازمة لإنتاج المؤن فى رأس قائمة المواد المسموح باستيرادها من الخارج .

إن هناك أساساً للقول بأن خلال السنتين القادمتين ستنتج فى إسرائيل جميع الكميات اللازمة من السماد لزراعتنا الواسعة وسوف يمكننا توفير النقد الأجنبى اللازم لسد حاجاتنا من الخبز والمؤن الحيوية الأخرى، وسوف نوفره من ثمن صادراتنا الزراعية الشاسعة وهى صادرات الحمضيات والموز والخمور والعصير والخضار المجففة والمعلبة — وسوف توفر لنا زراعة التبغ الواسعة نقداً أجنبياً كنا ندفعه إلى الخارج ولقد زرعنا فى العام الماضى ١٠٠٠ دونم ببذور الكتان وفى هذا العام ستزرع ٥٠٠٠ دونم — وفى نفس

الوقت يوشك مصنع الكتان عندنا أن يتم – كما أننا بدأنا هذا العام بزراعة بنجر السكر فى مساحة ٨٠٠٠ دونم، وإنى آمل أن يقوم عندنا مصنع للسكر خلال السنتين القادمتين وعند ذلك سنعمد إلى زراعة البنجر فى مساحات لا تقل عن ٩٠٠٠٠ دونم أما الآن فسنستعمل محصول البنجر لصناعة الكحول .

المواد الطبيعية :

والأرض ليست مصدراً للمؤن فقط فالواقع أن جميع حاجاتنا مصدرها الأرض – كنا نصنع الزجاج من رمل نستورده من الخارج بالنقد الأجنبى أما الآن فقد اكتشفنا فى وادى عربه أحسن أنواع الرمل لصناعة الزجاج – كما باشرنا باستغلال الكاولين الذى اكتشفناه ويجرى الآن بناء مصنع فى بير سبع لإنتاج الأدوات الصحية من الكاولين الموجود فى جوار بئر سبع ، وسنوفر هذه السنة حوالى مليون ليرة نقداً أجنبياً كنا ننفقه على شراء الرمل الزجاجى والكاولين من الخارج .

والمناجم الأكثر أهمية التى اكتشفناها فى النقب حتى الآن هى مناجم الفوسفات التى تضم مئات الملايين من الأطنان وقد بدأنا باستغلال الفوسفات ، ومن المنتظر أن نبيع فى السنة القادمة ٢٥٠ ألف طن فوسفات فى الأسواق الخارجية وسنزيد هذه الكمية فى كل سنة باطراد ، وسيدر علينا كل طن من

الفوسفات وهو فى البناء الإسرائيلى بحسب أسعار السوق العالمية ١٥ دولاراً ، واكتشفنا كذلك مناجم كبريت ومناجم نحاس ومنغان وحديد ولكننا لم نصل بعد إلى مرحلة استغلال هذه المناجم . وهناك أمل باستغلال بعضها للاستهلاك الداخلى وللتصدير أيضاً .

ومن خطاب بن غريون السابق يتضح أن إسرائيل تتقدم فعلاً بسرعة شديدة وأنها تعد عدتها للمستقبل القريب ! ! والقريب جداً ! ! !

مقارنات لبعض نواحى النشاط الاقتصادى بين إسرائيل و بعض الدول العربية

مقارنة الصناعة الإسرائيلية والصناعة اللبنانية

لسنة ١٩٥٠

الصناعة	إسرائيل		لبنان	
	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال
المأكولات	٥٠٤	١٢٠٦٦	٥٢٣	٦٦٢٤
المنسوجات	٣٧٤	٨٩٧٠	٦٠	٥٠٤٠
الأحذية والألبسة	٥٥٣	٧٤٤٠	٢٩	١٠٦٨
الخشب	٣٠٦	٣٨٢٢	١١٨	١٤٠٧
الورق والطباعة	٢٢١	٣٤٢٦	١٠٨	٩٤٥
المصنوعات المدنية	٥٢٢	١٠٠١٤	٣٠	٦٣٩
الات	١٤٤	٢٤٥٥	٢٦	٥٨٨
الآلات والأجهزة الكهربائية	١٢٠	١٩٧٩	٤	٢١٤
الجلد والأصناف الجلدية	٥٦	٢٩٢٣	٥٥	١٠٨٩
مستخرجات المناجم غير المعدنية ما عدا البترول والفحم الحجرى	٢٤٤	٦٠٤١	٩٧	٢٦٩٧
صناعات متفرقة	١٢٧	٥١٧٩	٣٤	٨١٢
المجموع	٣٣٥٥	٦٥٠٢٤	١١٤٤	٢١٨٥٤

مقارنة زيادة عدد العمال الصناعيين بين سنوات ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ . فى إسرائيل ولبنان

مجموع عدد العمال الصناعيين	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥٢
فى لبنان	٢١,٨٥٤	٢٣,٥٠٠
فى إسرائيل	٦٥,٠٢٠	١٢٤,٠٠٠

مقارنة عدد التراكتورات فى إسرائيل وفى بعض البلدان العربية

البلد	عدد التراكتورات	السنة
إسرائيل	٤٠٠٠	١٩٥١
سوريا	٦١٣	١٩٥٠
لبنان	١٥٥	١٩٥٠

مقارنة إنتاج الأسمنت فى إسرائيل وفى بعض البلدان العربية الأرقام بآلاف الأطنان

السنة	إسرائيل	مصر	لبنان	سوريا
١٩٥٠	٣٨٠	١,٠٢٣	٢٦٣	٦٨
١٩٥١	٤٣٩	١,١٣٠	٣٠٣	—

مقارنة حركة البناء فى إسرائيل وفى بعض
البلدان العربية الأرقام بآلاف الأمتار المربعة
من البناء

السنة	إسرائيل	الأردن	سوريا	لبنان
١٩٥٠	٣٥٩,٧	٧٩,٧	٤٤١	٨٥١
١٩٥١	٦٣٨,٦	١٥٤,٤	٣٥١	—

لاحظ أن الأرقام المتعلقة بإسرائيل والأردن تمثل المساحات المبنية فعلا بينما الأرقام المتعلقة بسوريا ولبنان تمثل المساحة التى رخص ببنائها .

مقارنة عدد السيارات فى إسرائيل وفى بعض
البلدان العربية

	إسرائيل		لبنان		العراق
	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٤٩
سيارات ركوب صغيرة	١٠,٦٦٤	١٢,٠٠٠	١٠,٧٢٣	١١,٨٨١	٩٦٠١
سيارات ركوب كبيرة	١,٣٥٩	١,٥٠٠	٦٧٩	٧١٤	—
سيارات شحن	١٣,٣٥١	١٥,٠٠٠	٣,٠١٩	٣,١٥٠	٧,٢٦٢

مقارنة طول الخطوط الحديدية فى إسرائيل وبعض البلدان العربية

البلد	طول الخطوط الحديدية فى كل ١٠٠ كيلومتر مربع من المساحات ما عدا الصحارى .
إسرائيل	٣,٤٧
السودان	,١٥
مصر	١٢,٢٠
العراق	,٥٢
الأردن	١,٨٤
لبنان	٤,٢٣
سوريا	,٨٦

مقارنة إنتاج الكهرباء فى إسرائيل وفى بعض البلدان العربية

الأرقام بالمليون ساعة كيلوات

السنة	إسرائيل	لبنان	سوريا	العراق	مصر
١٩٤٩	٣٢٩	١٠٠,٥	٦٨,٨	٨١,٨	٤٠٩,٤
١٩٥٠	٤٦٤	١٠٨,٤	٨١,٣	—	—
١٩٥١	٥٣٢	١١٢,٦	٧٦,٨	—	—

إن أرقام مصر تشمل فقط إنتاج الشركات الثلاثة الرئيسية فى القطر المصرى

مقارنة كمية الكهرباء المستعملة فى الصناعة فى إسرائيل وفى بعض البلدان العربية : الأرقام بالمليون ساعة كيلووات

السنة	إسرائيل	لبنان	سوريا	العراق	مصر
١٩٤٩	٩٦,٩	٣٨	٢٢	٣٥,٠٤	١٩٨,٧
١٩٥٠	١٤٠,٥	٣٩,٨	٢٨	—	—
١٩٥١	١٥٧,٨	٣٣,٨	٢٨	—	—

إن أرقام مصر تشمل فقط الاستهلاك فى القاهرة والإسكندرية والتى ليست لها محطات خاصة لتوليد الكهرباء .

المعونة التى تلقاها إسرائيل ومواردها المالية

لا تزال إسرائيل تعتمد على المساعدات الخارجية فى تنظيم شئونها المالية والاقتصادية وتقوم موارد إسرائيل المالية على ثلاثة أركان :

١ ــ الجبايات والتبرعات اليهودية .

٢ ــ القروض والمنح الأجنبية .

٣ ــ الدخل الوطنى .

(ا) الجباية :

الجبايات باب دخل رئيسى لكيان إسرائيل المالى ، لا مثيل له فى اقتصاديات الشعوب الأخرى ، تستعين به الدولة اليهودية على تنظيم توازنها المالى وشئونها الاقتصادية . والمؤسسات اليهودية التى تقوم بالجبايات وجمع التبرعات كثيرة متنوعة الأهداف منتشرة فى أنحاء العالم . وأقواها فى الولايات المتحدة . وقد اتفقت المؤسسات الصهيونية التى تعمل فى جميع الأحوال للأهداف الصهيونية على تنظيم شئون الجباية وتوحيدها تحت اسم «الجباية الموحدة» وتوزيع الدخل بنسب معينة على مختلف الأهداف الصهيونية.

والمؤسسات الصهيونية المشتركة فى الجباية الموحدة هى « الكيرن

هايسود » ، و « الكيرن كييت » وحركة « تهجير الشباب إلى إسرائيل » وقد اتفقت على أن يخصص ٤٧ ٪ من دخل الجباية الموحدة لحاجات الطوارئ « الجيش وتطلباته » ، و ٢٣,٥ ٪ لحاجات الكيرن كييت لامتلاك الأراضى وإعدادها للاستيطان و ٢٣,٥ ٪ للكيرن هايسود لإسكان المهاجرين واستيعابهم فى أرض الكيرن كييت وغيرها وحوالى ٦٪ لحركة تهجير الشباب الفتيان إلى إسرائيل بعد إعدادهم فى معسكرات خاصة خارج إسرائيل.

وتجرى الجباية الموحدة فى أوربا وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية واستراليا ونيوزيلندا تحت إدارة لجنة مركزية تشكلت فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ من ممثلى الوكالة اليهودية والكيرن كيسمت والكيرن هايسود وحركة تهجير الشباب الفتيان إلى إسرائيل . وتشرف هذه اللجنة المركزية على الجباية الموحدة فى الأقطار المذكورة أعلاه . أما فى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا فللجباية هناك إدارة خاصة تحول لحساب المؤسسات الصهيونية نصيباً معيناً من الدخل ويخصص الباقى فى إقليم الجباية للنفقات الموجبة . ويقال إن نفقات الجباية الموحدة تتراوح عادة بين ٣٠ ، ٣٣ فى المائة من مجموع الدخل تذهب عمولة ورواتب ونفقات دعاية ومآرب إلخ . . .

ولجهاز الجباية الموحدة فى الولايات المتحدة بضعة آلاف من الموظفين منهم الكتبة والجباة والدعاة والخطباء والرؤساء — ويتقاضى رئيس هذا الجهاز « رودلف سوبنورن » ٤٠ ألف دولار فى السنة ، وتتراوح رواتب

بقية الموظفين بين ٤٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار فى الشهر الواحد . وقد بلغ نصيب إسرائيل من أموال الجبايات حوالى ٢٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ عند ما اشتدت ــ حماسة المتبرعين اليهود لإنشاء الدولة اليهودية . ثم هبط هذا المبلغ إلى ٩٢ مليون فى سنة ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ ولم يزد فى سنة ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ على ٦٠ مليون دولار وقد لا يتجاوز هذا الرقم أيضاً فى ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ وبنتيجة التناقص عمد القائمون على شئون إسرائيل إلى طرق أبواب القروض والمنح الدولية من بريطانيا وأمريكا .

(ب) القروض المالية الخارجية :

فى يناير سنة ١٩٤٩ طلبت إسرائيل من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى أن يفتح لها اعتمادات فى الأسواق الأمريكية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار . وفى آذار سنة ١٩٤٩ وافق البنك المذكور على أن يقدم إلى إسرائيل اعتمادات بمبلغ ٨٠ مليون دولار تستطيع أن تشترى من هذه الأسواق تحت رقابة البنك المذكور لوازم مشروعاتها الزراعية والإنشائية بفائدة ٣,٥ ٪ تدفع كل ستة أشهر على أن يسدد القرض خلال ١٥ سنة .

وقدمت إسرائيل حسب الاتفاق برنامج المشتريات ووجوه استهلاك القرض وكان بينها ما يلى :

٣٣ مليون دولار للشئون الزراعية .
١٩ مليون دولار لشئون الأبنية والعمران .
١٣ مليون دولار لشئون المواصلات .
١٢ مليون دولار لشئون الصناعة .

وفى يناير سنة ١٩٥١ تمت المعاملات بين إسرائيل وبنك الاستيراد والتصدير الأمريكى على قرض جديد بمبلغ ٣٥ مليون دولار بنفس شروط القرض الأول — وقدمت إسرائيل برنامج استهلاك هذا القرض كما يلى :

٥,٥ مليون دولار لمصنع السماد فى خليج عكا .
٣,٥ » » لمساعدة زراعة الحمضيات .
٨ » » لمشروعات الرى فى الشمال والنقب وممر القدس .
١٩ » » للزراعة .

وقد استغلت إسرائيل حتى نهاية عام ١٩٥١ من أموال القرضين مبلغ ٧٥ مليون دولار فقط لتمويل المشروعات التى وافق عليها البنك الأمريكى المذكور .

ويظهر أنه لم يكن من الهين على الحكومة اليهودية إنجاز الصفقات لمشروعاتها بسرعة فى الأسواق الأمريكية — فقد تم التعاقد على القرض الأول فى آذار سنة ١٩٤٩ . وبعد مضى سنة كاملة على ذلك ، أى فى آذار سنة ١٩٥٠ ، كان ثمن المشتريات التى وصلت إلى إسرائيل من أموال القرض لا تزيد على ٢٧ مليون دولار .

وفى ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٥٠ أعلن اليعازر كابلان فى البرلمان

اليهودى أن البضائع التى اشتريت بأموال القرض الأمريكى الأول والتى وصلت إلى إسرائيل حتى نهاية سنة ١٩٥٠ بلغت قيمتها ٥٠ مليون دولار ، منها ما ثمنه ٢٨ مليونا للزراعة و ١١ مليونا للإنشاءات والعمران و ١١ مليون للمواصلات و ٣ ملايين للصناعة .

ويتألف العتاد الزراعى الذى اشترى بأموال القرضين الأمريكيين من الأنابيب والتراكتورات وآلات الحرب وماكينات الحفر وتقطيع الصخور وسيارات النقل وسفن الصيد والثلاجات الكبيرة وماكينات الحليب وآلات الرش والتعفير وماكينات التعبئة . . .

وقد استعانت إسرائيل بما وصل إليها من أموال القرضين على إحياء ٢٥٤ مستعمرة ونقطة زراعية جديدة أقيمت منذ تأسيس الدولة اليهودية وعلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية المستغلة بنصف مليون دونم من أراضى الفلحات ، وحوالى ١٠٠ ألف دونم من أراضى الرى وعلى إسكان حوالى ٣٨ ألف مهاجر يهودى فى هذه النقاط الزراعية الجديدة يديرون ١٢ ألف وحدة زراعية .

ويلاحظ من توزيعات نواحى القرضين الأمريكيين أن أمريكا قصدت بهما مساعدة إسرائيل على استيعاب المهاجرين الجدد وتوسيع كيانها الزراعى والعمرانى وتحسين حالة المواصلات فيها .

قروض قصيرة الأجل :

واستطاعت المؤسسات القومية اليهودية خلال سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ أن

تعقد قروضاً على شكل اعتمادات مصرفية قصيرة الأجل مع دول البلاد الواطئة وفرنسا وفنلندا لاستيراد حاصلات ولوازم زراعية . واستوردت من سويسرا وحدها خلال سنة ١٩٥٠ ما قيمته ٢٨ مليون فرنك سويسرى على أساس اعتمادات قصيرة الأجل لشراء الماكينات والأدوات . وسافر مؤخراً وفد يهودى برئاسة مدير دائرة القروض الأجنبية إلى اليابان للبحث عن إمكانيات فتح اعتماد للاستيراد الإسرائيلى من هناك .

قرض سندات الدين الإسرائيلى فى أمريكا (قرض الاستغلال) :

فى مطلع سنة ١٩٥٠ شعر القائمون على شئون إسرائيل بتحرج الحال الاقتصادية وبالتناقص المستمر لموارد الجباية والتبرعات ، وبعجز هذه الموارد عن حمل أعباء نفقات التموين العام ونفقات الجيش وحاجات الهجرة. فسافر ابن غربون رئيس الحكومة إلى الولايات المتحدة لاستشارة الحكومة الأمريكية وزعماء المؤسسات الصهيونية هناك فى تقديم مساعدات من نوع جديد إلى إسرائيل بشكل « سندات دين على حكومة إسرائيل » تشجع الحكومة الأمريكية يهود أمريكا على شرائها .

وفى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠ عقد زعماء الجمعية الصهيونية والمؤسسات اليهودية الأخرى مؤتمراً فى وشنطن بحضور ممثلين عن حكومة إسرائيل — وفى هذا المؤتمر خطب اليعازر كابلازن وزير المالية اليهودية عن حاجة إسرائيل

إلى ١٥٠٠ مليون دولار لاستيعاب ٦٠٠ ألف مهاجر يهودى خلال الستوات الثلاثة القادمة .

واتخذ المؤتمر قرارات بتأييد مشروع «قرض سندات الدين الإسرائيلى» ومطالبة حكومة الولايات المتحدة بتأييد إسرائيل ماليًّا واقتصاديًّا . وعلى أثر هذا المؤتمر وجدت إسرائيل تشجيعاً من الحكومة الأمريكية على المضى فى المشروع . وفى مطلع شهر آيار سنة ١٩٥١ طرحت الحكومة الإسرائيلية بوساطة وكلاء فى الولايات المتحدة سندات الدين الإسرائيلى — ويسميها اليهود قرض الاتقلال فى الأسواق الأمريكية ، وهى تهدف إلى جمع ١٠٠٠ مليون دولار ، فى خلال السنوات الثلاث المنتهية فى آيار سنة ١٩٥٤ » وهذه السندات على قسمين :

١ — سندات توفير لصغار المشترين .

٢ — سندات تحمل اسم « رشدموت » لكبار المشترين .

لا يجوز لحامل هذه السندات التصرف بها أو تحويلها قبل مضى ثلاث سنوات وهى المدة المقررة لإتمام البيع وجمع الثمن ، وبعد ذلك تكون قابلة للسداد خلال ١٥ سنة بفائدة ٣,٥ و ٤ ٪ .

وفى اليوم الذى طرحت فيه هذه السندات فى الأسواق ، استقرضت حكومة إسرائيل ٢٠ مليون دولار من الشركة التى تولت بيع هذه السندات على حساب الدخل القادم — ومشت حركة البيع بطيئة ولم يتجاوز دخل

البيع حتى مطلع شهر اكتوبر سنة ١٩٥١ مبلغ ٣٥ مليون ، نقداً وبلغت واردات سندات القرض فى نهاية عام ١٩٥١ حوالى ٥٠ مليون دولار . وكان زعماء اليهود فى أمريكا قد دعوا قبل طرح السندات للبيع — لزيارة إسرائيل ودراسة الأوضاع العامة فيها . فحضروا وعقدوا مؤتمراً فى القدس وطافوا وتجولوا فى أنحاء البلاد وسمعوا كثيراً من الخطب والأقوال . ويظهر أنهم لم يجدوا فى أوضاع إسرائيل ، كما شاهدوها عن كثب ما يشجع على المغامرة بمبالغ ضخمة من أموال يهود أمريكا كقرض غير مضمون . والسندات التى طرحت للبيع تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار . ولما كان مؤتمر أكتوبر فى واشنطن قرر جمع ١٠٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة ، وكانت حاجة إسرائيل كما تقدم ١٥٠٠ مليون دولار ، فيظهر أن حكومة إسرائيل ويهود أمريكا طالبوا الحكومة الأمريكية بمساعدات لإسرائيل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المحددة للمشروع فقد كتبت الصحف اليهودية فى ٢٤ — ٣ — ١٩٥١ فى التعليق على المذكرة التى رفعتها إسرائيل إلى حكومة الولايات المتحدة بطلب « منحة » قدرها ١٥٠ مليون دولار تقول : « إن إسرائيل أقدمت بعد مساع طويلة فى واشنطن على طلب هذه المنحة رسمياً فكان فى نيتها قبلا أن تجعل الطلب بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ولكن وساطات معينة فى أمريكا أشارت عليها بتقسيط طلب هذا المبلغ الكبير على ثلاث سنوات ، ولذلك قصرت طلبها

على ١٥٠ مليون دولار على أن تطلب مثله فى السنة القادمة . وستكون إسرائيل غير مكلفة بتسديد هذه المنح ، وستطلبها نقداً للاستعانة بها على موازنة دفعاتها بالنقد الأجنبى .

وقد أعلن فى أواخر عام ١٩٥١ أن الحكومة الأمريكية وافقت على تقديم مبلغ ٦٥ مليون دولار لمساعدة إسرائيل اقتصادياً على استيعاب المهاجرين — ونشرت الصحف اليهودية أخيراً أن حكومة إسرائيل تدرس الآن موضوع طلب منحة جديدة من الحكومة الأمريكية قدرها ٢٠٠ مليون دولار من الميزانية الأمريكية لسنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ . وفى مطلع سنة ١٩٥١ وقف اليعازر كابلان فى مجلس الكنيست ينذر الشعب اليهودى بأن إسرائيل تواجه سنة عجفاء وتتميز بالتضخم وقلة النقد الأجنبى وعدول كثير من أصحاب رءوس الأموال الأجنبية عن استثمار ثرواتهم فى إسرائيل — وقال « وكانت هجرة أل ٦٠٠ ألف يهودى الذين دخلوا البلاد منذ تأسيس الدولة اليهودية تتطلب ثروة مالية قدرها ١٢٥٠ مليون ليرة إسرائيلية لاستيعابهم وقد بلغ مجموع ما جنيناه لهذا الغرض من الأموال ٥٠٠ مليون فقط — ومعنى ذلك أننا واقعون فى عجز قدره ٧٥٠ مليون ليرة وأن المهاجرين غير مستقرين . ويجب أن أصارحكم بأنه إذا لم تصلنا المساعدات عن طريق مشروع سندات الدين الإسرائيلية فى أمريكا ، فإن النتائج ستكون قاسية جداً .

وقد صدق كابلان فيما توقعه فكانت سنة عجفاء فى إسرائيل . شح فيها النقد الأجنبى واستجابت أمريكا و بريطانيا إلى نداء إسرائيل بتقديم المساعدات المالية لها عن طريق المنح من أمريكا وتحرير أرصدة الإسترلينى فى بريطانيا .

المنحة الأمريكية لعام ١٩٥١ :

وافقت الحكومة الأمريكية على تقديم منحة لإسرائيل بمقدار ٦٥ مليون دولار من أصل نحو ٧٣ مليون دولار كانت إسرائيل قد تقدمت بطلبها مبينة وجوه صرفها بالشكل التالى :

١ — رى وزراعة	١٨,٢٥٠,٠٠٠	دولار
٢ — مؤن	١٧,٠٠٠,٠٠٠	»
٣ — وقود	١٢,٠٠٠,٠٠٠	»
٤ — قطن وخيوط وجلود	٨,٠٠٠,٠٠٠	»
٥ — توسيع الصناعة الزراعية	٦,٥٠٠,٠٠٠	»
٦ — قوى محركة	٥,٣٠٠,٠٠٠	»
٧ — إسكان مهاجرين	٤,٠٠٠,٠٠٠	»
٨ — مواصلات	٢,٢٥٠,٠٠٠	»

وجاء فى المذكرة التفصيلية التى رفعتها إسرائيل حول وجوه إنفاق هذه المنحة ، أن إسرائيل ترغب فى أن تنجز بعض المشروعات التى بين أيديها

بفضل هذه المنحة . ومن ذلك مشروع مصنع السماد الكيماوى الذى لم ينجز بعد والذى تبلغ نفقات إنجازه ١٢ مليون دولار ، ومنها مشروع بوتاس البحر الميت الذى تقوم إسرائيل بإنفاق ٨ مليون دولار فى سبيله ليصبح جاهزاً فى سنة ١٩٥٣ — ومنها إنتاج الكبريت والفوسفات من النقب — ومنها استغلال نفايا البترول المكرر فى حيفا لاستخراج بعض العناصر الكيماوية اللازمة — ومنها إنفاق حوالى مليون دولار على شراء زوارق الصيد والشباك وسيارات النقل والثلاجات لتصبح قادرة على سد خاجاتها من السمك بأنواعه . وجاء فى المذكرة أيضاً أن إسرائيل تريد المبادرة بمشروع الرى فى الجليل الغربى للاستفادة من ١٨٠ ألف دونم هناك . أما فيما يتعلق بالوقود فإن المبلغ الذى طلبته إسرائيل لهذا الغرض كان يقصد منه تغطية جزء من مبلغ ال ٤٣ مليون دولار اللازمة للاستهلاك المحلى من النفط .

والمادة الخاصة بتوسيع الصناعة الزراعية تشتمل على إنجاز مشروع صناعة أنابيب الرى وبذلك تستطيع إسرائيل إنتاج ١١٥ ألف طن من هذه الأنابيب فى سنة ١٩٥٢ . وجاء فى المذكرة أيضاً أن إسرائيل تعتزم إقامة محطة محركة لتوليد القوة بمعدل ٤٠ إلى ٥٠ ألف كيلوات وإنجازها فى سنة ١٩٥٢ .

أما المبلغ المطلوب للمؤن فإنه يشمل رصد عشرة ملايين لشراء ١٠٠ ألف طن من القمح والدقيق — وهى كمية تكفى إسرائيل لمدة خمسة أشهر — ورصد سبعة ملايين لشراء السكر واللحم والأرز والقطانى والعلف —

وهى كميات تكفى البلاد لمدد تتراوح بين ٤٥ يوماً وثلاثة أشهر .

وقد طلبت إسرائيل أن تستلم من أصل هذه المنحة مبلغ ١٥ مليون دولار نقداً لتسديد حسابات قديمة وخصم هذا المبلغ من أبواب الصرف المذكورة أعلاه .

ومن المعروف الآن أن أمريكا شكلت دائرة خاصة للإشراف المباشر على وجوه صرف هذه المنحة لإسرائيل وأرسلت بعض موظفى هذه الدائرة للعمل فى إسرائيل نفسها برياسة السفير الأمريكى هناك بحيث تشترك أمريكا اشتراكاً عملياً فى اختيار الأبواب والنواحى التى يجب صرف المنحة عليها .

المنحة الأمريكية لعام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ :

وقد وقعت حكومة إسرائيل فى ١٨ — ٨ — ١٩٥٢ اتفاقاً مع الحكومة الأمريكية تعهدت الحكومة الأمريكية بموجبه أن تقدم إلى إسرائيل خلال السنة المالية لعام ١٩٥٢—١٩٥٣ مبلغ ٧٣ مليون دولار — تنفقها إسرائيل على توطين اللاجئين اليهود فيها وعلى تقدمها الاقتصادى والعمرانى بشكل عام .

وقد وافقت الحكومة الأمريكية على أن يخصم من المنحة المبالغ المستحقة على إسرائيل سداداً لفوائد وأقساط الدينين الممنوحين إليها من بنك الاستيراد والتصدير فى عامى ١٩٥٠ — ١٩٥١ ومجموعهما ١١٥ مليوناً وفى هذا دلالة واضحة على أن الحكومة الأمريكية لن تشدد فى تسديد

القرضين المذكورين .

التعويضات الألمانية :

وقد دخلت الحكومة الإسرائيلية فى مفاوضات مع الحكومة الألمانية بقصد الحصول على تعويضات عن الأضرار التى لحقت باليهود المقيمين فى ألمانيا أثناء الحكم النازى ، وطالبت بمبلغ إجمالى مقداره ألف مليون جنيه إسترلينى ، وقد وافقت الحكومة الألمانية من حيث المبدأ على دفع تعويض لإسرائيل ويحاول الطرفان أن يحددوا مقدار التعويض ووسائل الدفع . فإذا تم الاتفاق نهائياً بينهما ، فلا شك فى أن هذا سيؤمن لإسرائيل على مدى أعوام عديدة سيلاً من السلع والآلات يسد جزءا هاماً من حاجاتها .

الأرصدة الأسترلينية :

فى أيار سنة ١٩٤٩ سافرت بعثة يهودية حكومية إلى لندن لبحث شئون الأرصدة الإسترلينية واستئناف العلاقات التجارية مع بريطانيا . وفى ذلك الحين قدرت الأرصدة الإسترلينية لإسرائيل فى بريطانيا بـ ٣٥ مليون جنيه إسترلينى . ونجحت البعثة فى مهمتها وتم الاتفاق على أن تحرر هذه الأرصدة تدريجياً (خلال ثلاث سنوات) وقد استهلكت إسرائيل هذه الأرصدة فى شراء البضائع والعتاد والوقود من بريطانيا بموجب اتفاقيات

كانت تجدد كل عام . وبعد أن انتهت هذه الأرصدة أعدت الخزينة اليهودية مشروع قرض يهودى من بريطانيا بمبلغ ١٢ إلى ١٥ مليون جنيه إسترلينى ، وسافر هورفتش المستشار المالى اليهودى إلى لندن (قبل الانتخابات البريطانية) للتمهيد والقيام بالمحادثات الأولية لعقد هذا القرض وإعادة الكرة بعد قيام حكومة المحافظين لتحقيق المشروع بضمانة النفط المكرر فى حيفا للاستهلاك المحلى وبضمانة سندات الدين البريطانية الموجودة فى حيازة الرعايا الإسرائيليين .

يقول أحد الكتاب الاقتصاديين اليهود فى فصل اقتصادى نشر يوم ٢٤ — ١٠ — ١٩٥١ فى التعليق على هذا الوضع الاقتصادى فى إسرائيل ما يلى : « منذ تأسيس الدولة وحتى آيار سنة ١٩٥١ دخل على خزينة إسرائيل نقد أجنبى تبلغ قيمته ٧٠٠ مليون دولار من مصادر متنوعة : أرصدة إسترلينية ، وصناديق قومية ، وصادرات واستثمار ثروات وسياحة وقروض مختلفة . وقد جف الآن معظم هذه المصادر . فقد استهلكت إسرائيل الأرصدة الإسترلينية وجف تدفق الثروات المستثمرة وخف دخل السياحة ونفذت معظم أموال القرضين الأمريكيين ونفذت القروض من فرنسا وبلجيكا وسويسرا ، يضاف إلى ذلك أن سندات مشروع الدين الإسرائيلى فى أمريكا لن يحقق الآمال المعقودة عليه وسيكون دخله أقل بكثير مما قدر له .

« إن كل هذه الملايين لم يكن فى استطاعتها إقامة أساس اقتصادى

سليم ولم يكن فى استطاعتها حتى المساعدة على إقامة أساس اقتصادى مستقل . والظاهر لنا هو العكس من ذلك ، فالعجز فى النقد الأجنبى مستمر ، لقد طرقت الحكومة كل باب لجمع النقد الأجنبى من أيدى الشعب وحصره فى يديها ، فصادرت الأوراق والمستندات البريطانية أيضاً ومع ذلك فهى الآن تفتح فمها فى انتظار المنحة الأمريكية لإنقاذها » .

القروض الداخلية :

اضطرت الحكومة اليهودية عند تأسيسها إلى الاستعانة بأموال الجمهور على تغطية النفقات المحلية بحجة الحرب فأصدرت سندات قروض محلية حتى صيف ١٩٤٩ حوالى ٢٨ مليون ليرة وكانت المصاريف المحلية مكلفة بموجب أنظمة الدفاع باستثمار ٩ ٪ من ودائعها بهذه القروض المحلية . ويتضمن الجدول التالى كنه هذه القروض الحكومية :

١ — « القرض الوطنى » ١٩٤٨—١٩٥٣ بمبلغ خمسة ملايين ليرة بفائدة ٣ ٪

٢ — « القرض الشعبى » ١٩٤٩ — ١٩٦٩ بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة (سندات يانصيب)

٣ — « قرض الحرب » ١٩٤٩ ؛ ١٩٥٩ بمبلغ سبعة ملايين ليرة (بفائدة ٣,٥ ٪)

٤ – « القرض الشعبى » ١٩٥٠ – ١٩٧٥ بمبلغ خمسة ملايين ليرة (سندات يانصيب)

٥ – « قرض الدولار » ١٩٤٩ – ١٩٦٩ بمبلغ ثمانية ملايين ليرة ونصف بفائدة ٣,٥ ٪

ويبدأ تسديده فى ١٩٥٩ وهو مضمون بالدولار وقد استوفته الحكومة سندات وأوراقاً مالية أمريكية وبريطانية ، وهناك قرضان قصيرا الأجل بمبلغ ١٣ مليون ليرة .

وقد استعانت حكومة إسرائيل بأرصدة الجمهور الموجودة فى البنوك على الاكتتاب فى هذه القروض وكانت حريصة على استغلال موارد الجبايات والنزعات من الخارج فى سد حاجاتها من الأسواق الخارجية بالنقد الأجنبى .

القرض الإجبارى لعام ١٩٥٢ :

وفى ٩ – ٦ – ١٩٥٢ أعلنت الحكومة الإسرائيلية قرارها بالحصول على قرض إجبارى من الشعب يحصل عن طريق تغيير أوراق النقد المتداول وعن طريق الخصم الإجبارى على الأموال المودعة فى البنوك ففرضت على كل قطعة نقدية من فئة خمس ليرات أو أكثر خصما مقداره ١٠ ٪ لدى استبدالها بالنقد الجديد وفرضت على جميع الأموال المودعة فى البنوك فيما

يزيد على مبلغ خمسين ليرة إسرائيلية خصما مقداره عشرة فى المائة حول لهذا الغرض . وقد بلغ ما حصلته الحكومة على هذا الشكل مقدار ٢٥ مليون ليرة .

(ج) الدخل الوطنى والاستهلاك فى إسرائيل :

الدخل الوطنى فى التعريف الاقتصادى ، هو المجموع العام للبضائع والخدمات القائمة تحت تصرف الاستهلاك والاستثمار . فالزراعة والحرف والمواصلات والأبنية والتجارة والعقارات والسياحة والممتلكات والخدمات العامة تنتج كلها دخلاً جارياً يشكل بمجموعه الدخل الوطنى .

وهناك تباين فى تقدير الدخل الوطنى لإسرائيل ، فهذا الدخل سنة ١٩٤٩ مثلاً هو حسب تقدير الدكتور مدير المكتب الاقتصادى الرسمى لحكومة إسرائيل ، ٢١٥ ليرة ، وهو بحسب أقوال بعض الكتاب الاقتصاديين ٢٠٠ مليون ليرة ، ومثل هذا التضارب فى الأرقام ينطبق على تقدير الدخل الوطنى فى إسرائيل لسنة ١٩٥٠ . فهو بحسب « نشرة الأبحاث والإحصائيات الاقتصادية رقم ٦٩ » ٣٣٤ مليون ليرة .

وبحسب تقدير وزيرة المالية فى خطبة له أمام البرلمان ٣٥٠ مليون ليرة وبموجب الكتاب السنوى لحكومة إسرائيل ٣٣٧ مليون ليرة . ويترتب على التقدير الوسط بين هذه الأرقام أن يكون الدخل الوطنى قد زاد ١٠٠ — ١٢٠ مليون ليرة سنة ١٩٥٠ عن مثله فى عام ١٩٤٩ .

ونحن إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة التضخم المتزايد فى إسرائيل خلال سنة ١٩٥٠ وارتفاع الأسعار فيها بشكل فاحش وامتداد هذا التضخم والارتفاع فى سنة ١٩٥١ أيضاً ، نجد أن هذه الزيادة فى الدخل الوطنى زيادة اسمية لا واقعية . وأن مستوى المعيشة فى سنة ١٩٥٠ . قد هبط عن مثله فى سنة ١٩٤٩ بل هو كما يقول وزير المالية اليهودى قد هبط فى سنة ١٩٥١ بمعدل ٢٢ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٤٧ .

وأبواب الدخل الوطنى التى تسجلها المصادر اليهودية المختلفة هى : الزراعة والصناعة والأبنية وخدمات أخرى .

وتتضارب هذه المصادر فى تقدير عدد الكاسبين أو « المعيلين » فى هذه المرافق . فهو فى تقديرها لسنة ١٩٤٩ يتراوح بين ٣٠٠ ــ ٣٦٠ ألف معيل أو ٣٩ ــ ٤٢ ٪ من مجموع السكان .

وفى سنة ١٩٥٠ يتراوح بين ٤١٠ ــ ٤٦٠ ألفاً أو ٣٥ ــ ٣٩ ٪ من مجموع السكان فى إسرائيل وهذا الرقم يشمل فى تقدير وزير المالية ، الكاسبين فى الجيش وسكان نقاط الإسكان المؤقتة .

ونجمل من مختلف الجداول التى أوردتها المصادر اليهودية حول هذا البحث الجدول التالى لبيان مرافق الدخل لعام ١٩٥٠ ، وعدد المعيلين والكاسبين فيها ومقدار الدخل من كل منها ونسبته للمجموع .

مصادر الدخل الوطنى وعدد المعيلين ١٩٥٠

المرفق	الدخل بملايين الليرات	٪ من مجموع الدخل	العاملون بالآلاف	مجموع العائلين ٪
الزراعة	٣٢	٩,٥	٧٢	١٧,٥
الصناعة	٨٢	٢٤,٥	١٠٢	٢٥
البناء	٤٠	١٢	٢٤	٦
المواصلات	٢١	٦	٢٠	٥
التجارة والقومسيون	٥٠	١٥	٦٧	١٦
الموظفون	٥٠	١٥	٤٠	٩,٥
خدمات	٦٢	١٨	٨٥	٢١
أخرى	٣٣٧	١٠٠	٤١٠	١٠٠

ويقدر دخل الكاسب الواحد فى سنة ١٩٥٠ حسب المعدل الوسط لمختلف الجداول اليهودية ، فى الزراعة ٤٨٥ ليرة ، فى الصناعة والحفر ٨٠٠ ليرة ، فى الوظائف ١٢٥٠ وفى الخدمات الأخرى ٦٣٠ ليرة ، فى المهن الحرة ١٠٠٠ ليرة ، فى المواصلات ١٠٠٠ ليرة أما المعدل العام لدخل الفرد فى إسرائيل لسنة ١٩٥٠ فيبلغ حسب هذا التقرير ٢٦٦ ليرة .

ومن ملاحظات المصادر اليهودية على ضعف الدخل فى الزراعة ، أنه يرجع إلى عدم كفاية المهاجرين الجدد للاشتغال فى الزراعة . وأن كثيراً من المستعمرات الزراعية ما يزال ينقصه العتاد الحديث . وتضع هذه المصادر لحساب الزراعة العربية فى الدخل الوطنى مبلغ ٤ ملايين ليرة أو

حوالى ١٥٪من دخل الكاسبين الزراعيين وهى تقدر عدد الكاسبين العرب فى الزراعة بـــ ٢٨ ألف كاسب .

ويتضمن الجدول التالى كيف استعمل سكان إسرائيل هذا الدخل خلال عام ١٩٥٠ فى الاستهلاك العام ،وأرقام هذا الجدول مأخوذة من فصل اقتصادى ورد فى الكتاب السنوى لحكومة إسرائيل :

وجوه الاستهلاك الشعبى لسنة ١٩٥٠

وجوه الإنفاق	مجموع النفقات بملايين الليرات	نفقة الفرد الواحد	النسبة لمجموع الاستهلاك
طعام	١٣٢,٩	١٠٤,٨	٤٣,٥ ٪
لباس وانتعال	٣٨,٩	٣٠,٧	١٢,٨ ٪
أغراض استهلاك أخرى	٣٤,٩	٢٧,٥	١١,٤ ٪
مواصلات	١٠,١	٨	٣,٣ ٪
وقود	١,٦	١,٣	٥,٥ ٪
خدمات	٤٢	٣٣	١٣,٨ ٪
رسوم الخدمات الحكومية	٢٤,٩	١٩,٦	٨,٢ ٪
البلديات و إيجاد سكن	٢٠	١٥,٨	٦,٥ ٪
جميع الاستهلاك	٣٠٥,٣	٢٤٠,٧	١٠٠ ٪
ضرائب مباشرة	١٨,٥	١٤,٦	
توفير	١٣,٨	١٠,٩	
المجموع	٣٣٧,٦	٢٦٦,٢	

ويقدر الكاتب الاقتصادى اليهودى ح . بخشون دخل خزينة الدولة وصناديق البلديات والمجالس المحلية بمبلغ ٧٠ — ٧٥ مليون من مجموع الدخل القومى لسنة ١٩٥٠ أو حوالى ٢٢ ٪ من المجموع بما فى ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم الخدمات الحكومية والبلدية — أما أرقام البيانات الرسمية فهى تقيد لحساب الحكومة والبلديات من الدخل القومى مبلغ ٨٢,٥ مليون ليرة موزعة كما يلى .

من الزراعة ٣٠٠ ألف ليرة	من الصناعة ١٣,٦ مليون ليرة
من التجارة ٨,٦ ملايين ليرة	من المواصلات ١ مليون ليرة
من الوقود ٥,٤ ملايين ليرة	من الخدمات ١ مليون ليرة
من الثروة ٣,٤ ملايين	من الاستهلاك ٤٩ مليون ليرة
المجموع ٨٢,٥ مليون ليرة	

وقد ذكر اليعازر كابلان أن خزينة الدخل تؤلف ٨ ٪ من الدخل القومى و ٢٨ ٪ من مجموع الضرائب وأن الميزانية العامة العادية تؤلف ١٧ ٪ من الدخل القومى . وتتناول ضريبة الدخل ٦٠ ٪ من رجال الجيش وسكان نقاط الإسكان المؤقتة وأن عدد دافعى الضرائب فى إسرائيل بلغ ٢٥٦ ألفاً فى آذار سنة ١٩٥١ وذكر كابلان أيضاً أن ثمن ما أنتجته الصناعة والحرف سنة ١٩٥٠ فى إسرائيل بلغ ١٨٠ مليون ليرة صدر منه للخارج ٤ ٪ فقط

ـ وأن الأموال المستثمرة بلغت فى السنة المذكورة ١١٤ مليوناً وكانت فى سنة ١٩٤٩ سبعين مليوناً فقط ـ منها ٥٥ مليوناً فى الأبنية و ١٥ مليوناً فى الصناعة و ١٦ مليوناً فى المواصلات و ٢٨ مليوناً فى الزراعة ونسبة رءوس الأموال بلغت ١٢ مليون ليرة .

* * *

هكذا تتقدم إسرائيل . ومن مصر ومن خارج مصر تمتد الأيدى لتعاونها . . . فلنفتح أعيننا ولنحاول أن نقضى على تلك الأيدى ـ فى سبيل القضاء على ذلك الكابوس الجاثم على صدر العرب .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير العروبة .

فهرست

صفحة

تمهيد ٧

القسم الأول – إباحة التعامل مع إسرائيل ١٩

ترويج وتوزيع منتجات إسرائيل ٢١

تهريب البضائع ومواد صناعة الأسلحة إلى إسرائيل . . ٢٨

تحويل أموال مصرية لشراء بضائع لإسرائيل . . . ٣٤

بيانات وإحصائيات عن تجارة إسرائيل ٣٧

كبار المصريين يمتلكون مصانع فى إسرائيل . . . ٥٣

بيانات وإحصائيات عن الصناعة فى إسرائيل . . . ٥٥

شئون البترول ٦٩

إباحة التعامل مع إسرائيل – عجز القوانين القائمة – علاج الوضع الحالى ٧١

مشروع قانون مقاطعة إسرائيل اقتصادياً . . . ٧٦

القسم الثانى – تهريب الأموال إلى إسرائيل . . . ٨١

تهريب الأموال مدة حرب فلسطين ٨٣

صفحة

أثر أعوان إسرائيل فى العمل على خفض قوة شراء الجنيه المصرى
فى الأسواق العالمية ٩٠
النقد الإسرائيلى ٩٢

القسم الثالث — إسرائيل تتقدم بمعونة من ؟ ٩٧
إسرائيل تتقدم ٩٩
مقارنات لبعض نواحى النشاط الاقتصادى بين إسرائيل وبعض
الدول العربية ١١٣
المعونة التى تتلقاها إسرائيل ومواردها المالية . . . ١١٨
مصادر الدخل الوطنى وعدد المعيلين سنة ١٩٥٠ . . ١٣٦
وجوه الاستهلاك الشعبى لسنة ١٩٥٠ . . . . ١٣٧

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 074485358
(NEC)
HC415
.25
.N395
1955